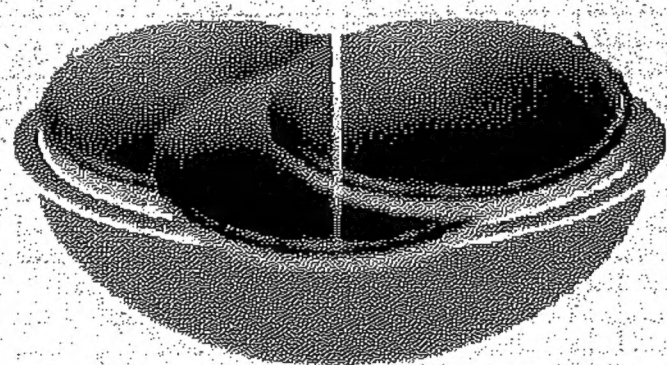


# المكاييل والموازين

## الشريعة



الأستاذ الدكتور

محمد محمد

القفا  
للنشر و الإعلان  
القاهرة







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المكاييل والموازين الشرعية





# المكاييل والموازين الشرعية

الأستاذ الدكتور

على جمعة محمد

أستاذ أصول الفقه بكلية الدراسات العربية والإسلامية  
جامعة الأزهر الشريف

القدس

للإعلان والنشر والتسويق

القاهرة

الطبعة الثانية  
محقة منقحة مشكلة  
١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

## القدس

### للإعلان والنشر والتسويق

العنوان: ١٤ ش حسن محمد من حسين دسوقي - حدائق المعادى - القاهرة - مصر.  
تليفون: ٥٢٣٨٥٣١ / ٣٨٠٨٢٩٢ / ٠١٠١٣٢١٩٤٣  
فاكس: ٥٢٣٨٥٣١ / ٣٥٩٨٧٧٩  
ص.ب: ٥٧٣ المعادى

### جميع الحقوق محفوظة للناشر

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لشركة القدس للإعلان والنشر والتسويق  
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو  
تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات  
ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً

منشورات ومطبوعات  
خيرى محمد عبد العليم وشركاه

## القدس

للإعلان والنشر والتسويق  
القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾





# مقدمة البحث





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد؛ فإن الموازين، والمكاييل، والمقادير المختلفة -التي وردت لها أسماء في كتب الفقه الإسلامى- كثيراً ما تشتبه على القارئ والباحثين، وهم فى أشد الحاجة لمعرفة أصولها، وما يقابلها بالنظام المترى الشائع استعماله فى العالم الآن

### ومما هو معروف أن:

أساس نظام الأوزان الإسلامية عامة هو الدرهم، الذى يرجع أصله إلى الدراخمة اليونانية، وكان من الفضة، وتسكه فارس، والمثقال الذى يرجع إلى السوليدوس (Solidus) الرومى البيزنطى، وكان من الذهب وتسكه بيزنطى، ونسبة وزن المثقال إلى الدرهم من الوجهة الشرعية كنسبة (٧ : ١٠)، بينما وصلت فى بعض الأحيان من الوجهة العملية (٢ : ٣).

على أن الدرهم والمثقال كوزنَيْنِ للبضاعة، اختلفا عن الدرهم الفضى والدينار الذهبى، اللذين استعملتا كوحداث للعملة، والنقد الجارى بين الناس.

ولدينا الآن بالمتاحف المختلفة: العملات الذهبية والفضية (الدينار والدرهم) التى تعامل بها الناس عبر العصور المتعددة، ومختلف الأماكن والبلدان.

وعندنا أيضاً: الصُّنُجُ الزجاجية التى كانت معياراً لسكِّ العملة

والملاحظ أن وزن العملات يختلف اختلافاً شديداً، إما لسوء صنعها، أو غشها، أو عوامل الزمن وعواديته التي تنقص منها، أو غير ذلك من الأسباب، ولكن الصنّج السليمة أضبط، وما ورد في المراجع الفقهية هو عبارة عن اصطلاحات تختلف باختلاف الكاتبين، وأزمانهم، ومذاهبهم، فمقاييس (الحبة - القيراط - الذراع ... الخ) تختلف من كاتب لآخر، ومن هنا فينبغي ألا نعد هذه الألفاظ دالة على قيمة ثابتة محددة، وعلينا أن ننطلق من الصنّج، ونتوصل بذلك إلى قيم مختلفة للحبة والرّطل والقيراط ... ونحمل مصطلح كل فريق على ما أراد.

ويرجع العلماء الأوزان والأكيال، وأنواع المقاييس عند سائر الأمم إلى الأقيسة الطولية، ذلك أن الأوائل قدروا نصف قطر الكرة الأرضية، ثم جعلوا مسافة بين نقطتين (٧٠/١) من المليون من نصف القطر المقدّر، ويسمى هذا المقياس بـ (الذراع المقدس)، وربطوا بين الذراع والمكاييل، وكذلك ربطوا بين الأوزان والقدم، وربطوا بين الوزن والكيل عن طريق الماء الصافي، حيث عرفوا أن الماء الصافي يستوى كيّله ووزنه، فكانوا يقسمون مكعباً من هذا الماء ضلعه ذراع أو قدم، إلى وحدات متساوية العدد للأوزان والأكيال؛ ليسهل الانتقال من الوزن إلى الكيل وبالعكس.

ولقد حدث اشتباه واختلاف عظيم بين مصطلحات علماء الهيئة وعلماء الفقه في ذلك.

وذلك أن الفلكيين قدروا ربع محيط الدائرة الاستوائية (١٠,٠١٧,٥٩٨) متراً (عشرة ملايين وسبعة عشر ألفاً، وخمسمائة، وثمان وتسعين متراً).

وطول الدرجة الأرضية من دائرة الاستواء (١١١٣٠٧) مائة وأحد عشر ألفاً وثلاثمائة وسبعة أمتار.



وطول الدقيقة الواحدة منها (١٨٥٥) مترًا، وكسور أهملت لعدم وجود فرق في مسافة القصر في إهمالها.

وذلك أنهم قسموا محيط الأرض إلى (٣٦٠) درجة، ستين وثلاثمائة درجة.

وقسموا الدرجة إلى ستين جزءًا، وسموه الدقيقة الأرضية، وقسموا تلك الدقيقة إلى ألف جزء، وسموه الخطوة الأرضية، أو الباع، أو القامة، ويبلغ طول ذلك الجزء (١٨٥,٥) سنتيمتر، مائة وخمسة وثمانين ونصف سنتيمتر.

فالباع والخطوة جميعها واحد، اسم للجزء المذكور، وهو جزء من ستين ألف جزء من الدرجة الأرضية.

ثم قسموا الخطوة إلى أربعة أقسام، وسموا القسم الواحد منها ذراعًا، وعلى ذلك يبلغ طوله (٤٦,٣٧٥) سم، ستة وأربعين وثلاثة أثمان سنتيمتر.

ثم قسموا الذراع إلى قدم فلكي ونصف قدم، أي جعلوا الخطوة أو الباع ستة أقدام فلكية، فيكون القدم حينئذ ثلاثين وثلاثي وربع سنتيمتر (٣٠,٩١٦ سنتيمتر).

ثم اعتبروا القدم أربع قبضات، والذراع ست قبضات، واعتبروا القبضة أربعة أصابع، فيكون القدم حينئذ ستة عشر إصبعًا، والذراع أربعة وعشرين إصبعًا.

ولقد عالج الفقهاء مسألة المقادير والمكاييل والموازين، حيث تعلق بها أحكام كثيرة في الفقه:

ومن ذلك ما ذكره السيوطي في "قطع المجادلة عند تغيير المعاملة" قال: «(قيل: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى الدراهم مختلفة، منها البغلي: ثمانية دوانيق، والطبري: أربعة دوانيق، واليمنى: دانق واحد، فقال: انظروا أغلب ما يتعامل الناس به، من أعلاها وأدناها، فكان البغلي والطبري، فجمعها،

فكانا اثني عشر دانقًا، فأخذ نصفها فكانت ستة دوانيق، فجعله درهم الإسلام»<sup>(١)</sup>.

وقال السيوطي أيضًا: قال القاضي عياض: «لا يصح أن تكون الأوقية والدرهم مجهولة في زمن رسول الله ﷺ، وهو يوجب الزكاة في أعداد منها، ويقع بها المبيعات والأنكحة، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة.

وهذا يبين أن قول من زعم أن الدرهم لم تكن معلومة إلى زمن عبد الملك بن مروان، وأنه جمعها برأى العلماء، وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل، ووزن الدرهم ستة دوانيق، قول باطل، وإنما معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام، وعلى صفة لا تختلف؛ بل كان مجموعات من ضرب فارس والروم، صغارًا وكبارًا، وقطع فضة غير مضروبة، ولا منقوشة، ويمنية ومغربية، فرأوا صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشها، وتصييرها وزنًا واحدًا، وأعيانًا يستغنى بها عن الموازين، فجمعوا أكبرها وأصغرها، وضربوه على وزنهم»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الرافعي، رحمه الله: «أجمع أهل العصر الأول على التقدير بهذا الوزن، وهو أن الدرهم ستة دوانيق، كل عشرة سبعة مثاقيل، ولم يتغير المثقال في الجاهلية ولا الإسلام»<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام النووي - رحمه الله -: «فأما المثقال فمعروف، ولم يختلف قدره في الجاهلية ولا في الإسلام، وأما الفضة فالمراد دراهم الإسلام، وزن

---

(١) انظر: قطع المجادلة عند تغيير المعاملة، الحاوي للفتاوى، للإمام السيوطي، تحقيق: محيى الدين عبد الحميد (١٥٩/١).

(٢) انظر: قطع المجادلة عند تغيير المعاملة، الحاوي للفتاوى، للإمام السيوطي (١٦٠/١).

(٣) انظر: المصدر السابق (١٦٠/١).

الدرهم ستة دوانيق، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ذهب، وقد أجمع أهل العصر الأول على هذا التقدير<sup>(١)</sup>.

ولقد جمعنا كل ما يتعلق بالألفاظ ذات الصلة بالموضوع، وأتبعناها بالأحكام الفقهية على المذاهب الأربعة، مع تحرير قيمة كل كيل أو وزن أو مقياس بالنظام المترى (الجرام، والليتر، والمتر).

وقد ختمنا البحث بمجداول تحوى خلاصة ما ورد فى البحث من: المكاييل، والموازين؛ لتسهيل المراجعة على المطالع.

---

(١) انظر: روضة الطالبين، للإمام النووي (٢/٢٥٧).



## قرارات وتوصيات مجمع البحوث الإسلامية الخاصة بالكتاب

وقد صدرت - والله الحمد - توصية من مجمع البحوث الإسلامية بطبع  
ونشر وتوزيع هذا البحث على المعاهد والكليات الأزهرية.

فقد جاء في قرارات وتوصيات الجلسة الثامنة لمجلس مجمع البحوث  
الإسلامية، الدورة رقم (٣٤)، الرقم العام (٢٦٣) بتاريخ (٣٠/٤/١٩٩٨):

عقد مجلس مجمع البحوث الإسلامية - بحمد الله وتوفيقه - جلسته  
الثامنة في دورته الرابعة والثلاثين، يوم الخميس (٤ من المحرم ١٤١٩ هـ  
الموافق ٣٠ من إبريل ١٩٩٨ م)، وقد أصدر القرارات والتوصيات الآتية:

أولاً:.....  
.....

ثانياً: بالنسبة لمذكرة لجنة البحوث الفقهية بحضرها رقم (١٠) الدورة  
رقم (٣٤) بتاريخ (١٦/٤/١٩٩٨ م)، بشأن التوصية بطبع ونشر وتوزيع  
بحث المكاييل والموازين، المقدم من فضيلة الدكتور: على جمعة محمد، على  
المعاهد والكليات الأزهرية، قرر المجلس:

الموافقة على ما جاء بالبحث، والمذكرة .....أهـ.

وقد قسمنا البحث على أربعة أبواب وخاتمة:

الباب الأول : فى الموازين .

الباب الثانى : فى المكاييل .

الباب الثالث : فى الأطوال .

الباب الرابع : فى ذكر المسائل التى ورد بها ألفاظ المقدرات الشرعية.

الخاتمة : فى جداول تحتوى على خلاصة المكاييل والموازين  
والأطوال الواردة فى البحث.

فحسى الله أن ينفع بهذا المجهود العلماء والباحثين  
وطلبة العلم الشرعى الشريف.

والله الموفق

الدكتور  
على جمعة محمد



# الباب الأول

## الموازين





## الموازين الدَّرْهَمُ

الدرهم في اللغة: اسم لما ضرب من الفضة على شكل مخصوص<sup>(١)</sup>.  
وهو وحدة نقدية من مسكوكات الفضة، معلومة الوزن.  
وأصل الدرهم كلمة أعجمية عربت عن اليونانية، وهي كلمة  
(دَرَاخِمًا)، ويقابلها: (دراخم).  
وقد ورد ذكره في القرآن الكريم، فقال تعالى ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ  
دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠].  
مقدار الدرهم:

الدرهم عند الحنفية: ( ٣, ١٢٥ ) جراماً .  
وعند الجمهور: ( ٢, ٩٧٥ ) جراماً تقريباً.

## الدِّينَارُ

الدينار: اسم للقطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالثقال.  
والدينار هو: المثقال من الذهب<sup>(٢)</sup>.  
مقدار الدينار:

الدينار بالاتفاق: ( ٤, ٢٥ ) جراماً.

---

(١) انظر: المصباح المنير، والمعجم الوسيط ١ مادة [درهم].  
(٢) انظر: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي، ط مصطفى الحلبي (١٢٤/١)،  
ط الحلبي. وحاشية قليوبى وعميرة على شرح المنهاج للمحلى (٢٢/٢)، والمبدع  
في شرح المقنع، لابن مفلح نشر المكتب الإسلامى، بيروت (٣٦٤/٢).

## النَّوَاةُ

النواة في الأصل: عجمة الثمرة، وجمعها: نوى ونويات.  
وهي اسم لوزن عربى يزن خمسة دراهم<sup>(١)</sup>.

### مقدار النواة:

النواة عند الحنفية: (  $125 \times 5 = 3, 6 = 15$  ) جراماً.  
والنواة عند الجمهور: (  $975 \times 5 = 2, 875 = 14$  ) جراماً.

## الأَوْقِيَّةُ

الأوقية : من أشهر الموازين التى كانت سائدة فى الجزيرة العربية.  
وقد ورد ذكرها فى الحديث النبوى الشريف . فعن سلمة بن عبد الرحمن قال:  
سألت عائشة رضى الله عنها: كم كان صداق رسول الله ﷺ ؟  
قالت: كان صداقه لأزواجه اثنتى عشرة أوقية ونشاً.  
قالت: أتدرى ما النش ؟  
قلت: لا.

قالت: نصف أوقية، فذلك خمسمائة درهم. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: المصباح المنير، ولسان العرب، مادة [نوى]

(٢) الحديث: أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب الصداق (١٤٢٦)

## مقدار الأوقية:

أجمع العلماء على أن الأوقية تساوي: أربعين درهماً<sup>(١)</sup>.  
ومما يؤيد ذلك حديث عائشة -رضي الله عنها- السابق؛ حيث ذكرت  
أن مقدار الاثنى عشرة أوقية ونصف: خمسمائة درهماً.  
وعلى ذلك فالأوقية: (٥٠٠ درهم ÷ ١٢,٥ أوقية = ٤٠) درهماً.  
وعليه فالأوقية عند الحنفية: (٣,١٢٥ × ٤٠ = ١٢٤,٨) جراماً.  
وعند الجمهور: ٢,٩٧٥ × ٤٠ = ١١٩ جرام تقريباً.

---

(١) النقود للبلاذري ص(١١)، والنقود القديمة الإسلامية للمقريزي ص(٢٩)،  
وحاشية الشيخ على الصعيدي العدوي، على شرح أبي الحسن على الرسالة  
(٤٢٣/١). وحاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلي (٢٢/٢)، والمغني  
مع الشرح الكبير لابن قدامة (٥٢٤/٢).

## النَّشُّ

النَّشُّ لغة: يطلق على النصف من كل شيء.  
قال الجوهري في الصحاح: النش عشرون درهماً، وهو نصف الأوقية؛ لأنهم يسمون الأربعين درهماً أوقية، ويسمون العشرين نشاً، ويسمون الخمسة نواة<sup>(١)</sup>.  
مقدار النش:

عند الحنفية: (  $١٢٤,٨ \div ٢ = ٦٢,٤$  ) جراماً.  
وعند الجمهور: (  $١١٩ \div ٢ = ٥٩,٥$  ) جراماً.

## الحَبَّةُ

الحَبَّةُ في اللغة: واحدة الحب، وتجمع أيضاً على حبات وحبوب، وهي الحبوب المختلفة في كل شيء، وحبّة القلب سويداؤه<sup>(٢)</sup>.  
وهي وزن للنوع من الحبوب التي يتركب منها الدرهم والدينار، وباقي الأوزان.  
مقدار الحبة:

عند الحنفية: الحبة تساوي واحداً من مائة من الدينار.  
فالْحَبَّةُ عندهم: (  $١٠٠ \div ٤,٢٥ = ٠,٠٤٢٥$  ) جراماً.  
وعند الجمهور: الحبة تساوي واحد من اثنين وسبعين من الدينار.  
فالْحَبَّةُ عندهم: (  $٧٢ \div ٤,٢٥ = ٠,٠٥٩$  ) جراماً تقريباً.

---

(١) انظر: الصحاح، والمصباح المنير، مادة [نشش]، والنهاية، لابن الأثير (٥/٥٦)،  
والنقود الإسلامية للمقرئ ص (٢٧).

(٢) انظر: لسان العرب، مادة [حب].



## الطَّسُوجُ

الطَّسُوجُ ، بوزن الفَرَّوج : مقدار من الوزن يساوى حبتين<sup>(١)</sup>.

مقدار الطَّسُوج :

عند الحنفية: (  $٠,٠٤٢٥ \times ٢ = ٠,٠٨٥$  ) جراماً.

وعند الجمهور: (  $٠,٠٥٩ \times ٢ = ٠,١١٨$  ) جراماً تقريباً.

## الْقِيرَاطُ

الْقِيرَاطُ : جزءٌ من أجزاء الدينار، وقد اختلفت المذاهب فى مقداره.

فعند الحنفية<sup>(٢)</sup>: القيراط (  $٢٠/١$  ) من الدينار.

فالقيراط : (  $٢٠ \div ٤,٢٥ = ٠,٢١٢٥$  ) جراماً.

وعند الجمهور<sup>(٣)</sup>: (  $٢٤/١$  ) من الدينار.

فالقيراط: (  $٢٤ \div ٤,٢٥ = ٠,١٧٧١$  ) جراماً.

---

(١) انظر: لسان العرب، ومختار الصحاح، مادة [طسج].

(٢) انظر: حاشية رد المختار، لابن عابدين، ط مصطفى الحلبي (٢٩٦/٢).

(٣) انظر: جواهر الإكليل على شرح مختصر خليل، للآبى (٣٠٨/١)، وحاشية الشيخ على الصعیدی العدوی، على شرح أبى الحسن على الرسالة (٤٢٢/١-٤٢٣)، وحاشية قليوبى وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (٢٢/٢)، والمبدع فى شرح المقنع، لابن مفلح (٣٦٤/٢).

## الدَّائِقُ

الدَّائِقُ : لفظٌ معرب مأخوذ عن اليونانية، ومقدارة سدس درهم<sup>(١)</sup> .

مقدار الدائق :

عند الحنفية : ( ١٢٥ ÷ ٦ = ٠,٥٢١ ) جراماً .

وعند الجمهور<sup>(٢)</sup> : ( ٢,٩٧٥ ÷ ٦ = ٠,٤٩٦ ) جراماً .

## القِنْطَارُ

القنطار : اسم لمعيار يوزن، كما هو الرطل والربع، ويقال لما بلغ ذلك الوزن: هذا قنطار، أى يعدل القنطار.

وقيل: القنطار هو العقدة الكبيرة من المال<sup>(٣)</sup> .

وقد ورد ذكره فى القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ﴾ [آل عمران: ١٤] .

---

(١) انظر: المصباح المنير، والصحاح، مادة (دق)، والنقود الإسلامية، للمقريزى ص(٢٧) .

(٢) انظر: حاشية قليوبى وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (٢٢/٢)، والمبدع فى شرح المقنع، لابن مفلح (٣٦٤/٢) .

(٣) انظر: الصحاح، للجوهري مادة [قنطرة] (٧٩٦/٢)، وتفسير ابن عطية، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (٣٥٢/٢) .

## مِقْدَارُ الْقِنْطَارِ:

قال ابن عطية: اختلف الناس فى تحديده، فروى أبى بن كعب عن النبى ﷺ أنه قال: «الْقِنْطَارُ أَلْفٌ وَمِائَتَا أُوقِيَةٍ».

وقال بذلك معاذ بن جبل، وعبد الله بن عمر، وأبو هريرة، وعاصم بن أبى النجود، وجماعة من العلماء، وهو أصح الأقوال<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا القول جرى كثير من الباحثين.

وروى أبو هريرة عن النبى ﷺ قال: «الْقِنْطَارُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ أُوقِيَةٍ خَيْرٌ مِّمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ما صححه ابن عطية وغيره:

فمقدار القنطار عند الحنفية:  $(200 \times 124,8 = 149,76)$  كيلو جرام.

وعند الجمهور:  $(1200 \times 119 = 142,8)$  كيلو جرام.

---

(١) تفسير ابن عطية (٣٥٢/٢)، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وتفسير القرطبي (٣٠/٤)، ط دار الكتب المصرية، والحديث أخرجه الطبرى فى تفسيره (٢٤٥/٦)، ط دار المعارف، ت أحمد شاكر، وضعفه ابن كثير فى تفسيره (٣٥١/١)، قال: هذا منكر والأقرب أن يكون موقوفاً على أبى بن كعب كغيره من الصحابة.

(٢) أخرجه أحمد (٣٦٣/٢)، وابن ماجه، كتاب الأدب، باب بر الوالدين (٣٦٦٠)، وقال البوصيرى فى مصباح الزجاجه، ورقة (٢٢٦): هذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات.

## الذرة

الذرة لغة: الذرُّ صغار النمل، والواحدة ذرة.  
والذرُّ: النسل.  
والذرية: على وزن فعلية من الذر، وهم الصغار.  
كما تطلق ويراد بها ما يرى في شعاع الشمس المار عبر النافذة<sup>(١)</sup>.  
مقدارُ الذرة:

قليل : إن مائة ذرة تساوى وزن حبة من شعير.  
وقدَّرها بعض العلماء والباحثين بثلاثة وعشرين جزءاً من مائة مليون  
جزء من الجرام أي: (٠,٠٠٠٠٠٠٠٢٣) جراماً<sup>(٢)</sup>.

## القَطْمِيرُ

القَطْمِير لغة: القشرة الرقيقة التى على نواة البلح، كاللِّفافة لها<sup>(٣)</sup>.  
وقد ورد فى القرآن الكريم قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا  
يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣].  
وفى الاصطلاح: يساوى القطمير (١٢) ذرة.  
فالقطمير: (٠,٠٠٠٠٠٠٠٢٣ = ١٢ × ٠,٠٠٠٠٠٠٠٢٧٦) جراماً<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: المصباح المنير، ولسان العرب، مادة [ذرر].  
(٢) انظر: الأبحاث التحريرية، للشيخ أبى العلا البنا، ص(١١)، والمقادير الشرعية،  
والأحكام الفقهية المتعلقة بها، لمحمد نجم الدين الكردى ص(٣٦).  
(٣) انظر: المصباح المنير، والمعجم الوسيط، مادة [قطمر].  
(٤) انظر: الميزان فى الأقيسة والأوزان، لعلى مبارك ص(٣٣)، الأبحاث التحريرية لأبى  
العلا البنا ص(١١)، المقادير الشرعية، لمحمد نجم الدين الكردى ص(٣٧).

## النَّقِيرُ

النَّقِيرُ لغة: النكتة في النواة كأنه ذلك الموضع الذى نقر فيها<sup>(١)</sup>.  
وقد ورد فى القرآن الكريم قال تعالى ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤].  
وفى الاصطلاح هو: وزن افتراضى، يضرب به المثل للشيء التافه.  
وقد قدر بستة قطميرات فهو يساوى :  
( ٠,٠٠٠٠٠٠٢٦٧ = ٦ × ٠,٠٠٠٠٠٠١٦٥٦ ) جراماً<sup>(٢)</sup>.

## الْفَتِيلُ

الفتيل لغة: ما يكون فى شق النواة.  
ويضرب مثلاً للشيء التافه الحقير.  
وقد ورد فى القرآن الكريم فى أكثر من موضع :  
قال تعالى ﴿بَلِ اللّٰهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩].  
وقال تعالى ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [سورة النساء: ٧٧].  
وقال تعالى ﴿فَمَن أُوْتِيَ كِتَابَهُ يَمِينًا فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [الإسراء: ٧١].  
مقدار الفتيل :  
يقدر الفتيل بست نقيرات.  
فالفتيل : ( ٠,٠٠٠٠٠٠١٦٥٦ = ٦ × ٠,٠٠٠٠٠٠٩٩٣٦ ) جراماً.

(١) انظر: لسان العرب، مادة [نقر].

(٢) انظر: الميزان لعلى مبارك ص(٣٣)، والأبحاث التحريرية لأبى العلا البنا ص(١١)،  
والمكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، فالتر هنتس، ص(٥٦).



## الفِلْسُ

الفلس لغة: القشرة على ظهر السمكة.

وقدر وزنها بعض الباحثين بستة فتيلات.

أى أن الفلس: (  $0,00009936 = 6 \times 0,000059616$  ) جراماً<sup>(١)</sup>.

وفى الاصطلاح: عملة يتعامل بها مضروبة من غير الذهب والفضة وكانت تقدر بسدس الدرهم<sup>(٢)</sup>.

وعليه الفلس عند الحنفية: (  $0,521 = 6 \div 3,125$  ) جراماً .

وعند الجمهور: (  $0,496 = 6 \div 2,975$  ) جراماً.

## الْمَنُّ

المنُّ لغة: مأخوذ من المنا الذى يوزن به ومقداره رطلان<sup>(٣)</sup>.

مقدار المنُّ:

المنُّ: ( ٢٦٠ ) درهماً.

فالمن عند الحنفية: (  $812,5 = 260 \times 3,125$  ) جراماً .

وعند الجمهور: (  $773,5 = 260 \times 2,975$  ) جراماً.

---

(١) انظر: الميزان، لعلى مبارك ص(٣٣)، والأبحاث التحريرية، لأبى العلا البنا ص(١١).

(٢) انظر: المعجم الوسيط، مادة [فلس].

(٣) انظر: المصباح المنير، مادة [منن].

## الكَيْلَجَةُ

الكَيْلَجَةُ : تساوى مَنًا وسبعة أثمان، على ما ذكره الفيومي في المصباح المنير؛ عند ذكره للمكوك<sup>(١)</sup>.

وعليه فتساوى عند الحنفية :  $(٨١٢,٥ \times ١,٨٧٥ = ١٥٢٣,٥)$  جراماً.  
وتساوى عند الجمهور:  $(٧٧٣,٥ \times ١,٨٧٥ = ١٤٥٠,٣)$  جراماً.

## الرَّطْلُ

الرَّطْلُ: معيار يوزن به، وهو مكيال أيضاً، وإذا أطلق في الفروع الفقهية، فالمراد به: رطل بغداد أو الرطل العراقي

### مقدار الرَّطْلِ العراقي :

الرَّطْلُ العراقي عند الحنفية: نصف مَن، أى ( ١٣٠ ) درهماً<sup>(٢)</sup>.  
فالرَّطْلُ العراقي عندهم :  $(٨١٢,٥ \div ٢ = ٤٠٦,٢٥)$  جراماً.  
وعند الجمهور: الرطل يساوى (١٢٨) درهم وأربعة أسباع<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: المصباح المنير، ص (٥٧٧)، كلمة المكوك.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين، المسماة برد المختار (٣٦٥/٢).

(٣) انظر: حاشية الشيخ على الصعیدی العدوی، على شرح أبي الحسن على الرسالة (٤١٨/١)، وروضة الطالبين للنووي، المكتب الإسلامي، (٣٠١/٢)، والمغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٢١١/١)، والمبدع على شرح المقنع، لابن مفلح (١٩٩/١).

فالرَّطْلُ عند الجمهور: (  $١٢٨,٥٧٥ \times ٢,٩٧٥ = ٣٨٢,٥$  ) جراماً.

مقدار الرُّطْلِ الشامي:

يقدر الرُّطْلُ الشامي: ( ٦٠٠ ) درهم<sup>(١)</sup>.

فهو عند الحنفية: (  $٣,١٢٥ \times ٦٠٠ = ١٨٧٥$  ) جراماً.

وعند الجمهور: (  $٢,٩٧٥ \times ٦٠٠ = ١٧٨٥$  ) جراماً.

مقدار الرُّطْلِ المصري:

الرُّطْلُ المصري يقدر: ( ٤٤٩,٢٨ ) جراماً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: حاشية ابن عابدين، المسماة برد المختار (٣٦٥/٢)، وحاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (١٦/٢). والمغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٢٢١/١ - ٥٦١).

(٢) انظر: الأوامر العلية والدوريات، ط بولاق، سنة (١٨٩١)، ص (٧٨-٧٩).

## الإِسْتَارُ

الإِسْتَارُ: فارسي معرب بمعنى أربعة؛ لأنه أربعة مثاقيل ونصف، ويجمع على أساتير<sup>(١)</sup>.

### مقدارُ الإِسْتَارِ :

الإِسْتَارُ : ستة دَراهم ونصف<sup>(٢)</sup>.

فمقداره عند الحنفية: (  $6,5 \times 3,125 = 20,3125$  ) جراماً .

وعند الجمهور: (  $6,5 \times 2,975 = 19,3375$  ) جراماً.

---

(١) انظر: المعجم الوسيط مادة [ستر] .

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين، المسماة برد المختار (٣٦٥/٢).





# الباب الثانى

## المكاييل



# المكاييل

وقد ورد الكيل في القرآن الكريم في عدة مواضع ، منها :

قال تعالى ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣] .

وقال تعالى : ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٥] .

وقال تعالى : ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام: ١٥٢] .

## الكَيْلَةُ

الكَيْلَةُ: وعاء يكال به الحبوب.

وهو : من المكاييل المصرية.

وتقدر الكيلة : بثمانية أقداح.

ومقدار حجم الكيلة : ( ١٦,٥ ) لتراً .

## الْقَدَحُ

الْقَدَحُ: مِكْيَالُ مِصْرِي.

وهو : ثَمَنُ كَيْلَةٍ مِصْرِيَّة.

فحجم القدح : (  $١٦,٥ \div ٨ = ٢,٠٦٢٥$  ) لَتْراً.

## الْمُدُّ

الْمُدُّ: كَيْلٌ.

وهو : مقدار ملء اليدين المتوسطتين، من غير قبضتهما<sup>(١)</sup>.

وقد ورد في الحديث الشريف أنه صلى الله عليه وسلم كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ<sup>(٢)</sup>.

مقدار المَدُّ:

عند الحنفية: المَدُّ؛ رطلان بالعراقي.

فالمد عندهم : (  $٨١٢,٥ = ٢ \times ٤٠٦,٢٥$  ) جراماً .

وعند الجمهور: المد؛ يساوى رطل وثلاث بالعراقي.

فالمد عندهم : (  $١,٣٣٣ \times ٣٨٢,٥ = ٥١٠$  ) جراماً .

---

(١) انظر: لسان العرب، والنهاية، لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، مادة [مدد].  
وجواهر الإكليل (١/١٢٤).

(٢) أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب (١٠)، (٣٢٥) عن أنس رضي الله عنه  
والترمذي: كتاب الطهارة، باب الوضوء بالمد (٢٥٦)، وابن ماجه، كتاب  
الطهارة، باب ما جاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة (٢٩٧).

## الْحَفْنَةُ

الحفنة: مِلءُ الكفين من الطعام.

مقدار الحفنة:

الحفنة تساوى : مدًّا<sup>(١)</sup> .

وقد تقدم مقدار المد عند الحنفية والجمهور.

## الصَّاعُ

الصاع لغة: مكيال لأهل المدينة يسع أربعة أمداد.

مقدار الصاع:

عند الحنفية: (  $4 \times 812,5 = 3,25$  ) كيلو جرام.

وعند الجمهور: (  $4 \times 510 = 2,04$  ) كيلو جرام .

---

(١) انظر: الشرح الكبير، للإمام أحمد الدردير، مع حاشية الدسوقي، ط عيسى الحلبي (١/٥٠٤ - ٥٠٥).

## القِسْطُ

القِسْطُ: يقدر بنصف صاع، وأصله من القسط بمعنى النصيب<sup>(١)</sup>.

فعند الحنفية: (  $١,٦٢٥ = ٢ \div ٣,٢٥$  ) كيلو جرام.

وعند الجمهور:  $١,٠٢ = ٢ \div ٢,٠٤$  كيلو جرام.

## العِرْقُ

العِرْقُ لغة: ضفيرة تنسج من خوص، وهو المِكتَل والزنبيل.

وقد ورد ذكره في الحديث الشريف في الرجل الذي جامع أهله في  
نهار رمضان، ولم يجد ما يتصدق به، وفيه: أن النبي ﷺ «أَتَى بِعِرْقٍ فِيهِ  
تَمْرٌ، فَقَالَ: تَصَدَّقْ بِهَذَا»<sup>(٢)</sup>.

### مقدار العِرْق:

العرق: يسع (١٥) صاعاً.

فالعرق عند الحنفية: (  $٤٨,٧٥ = ١٥ \times ٣,٢٥$  ) كيلو جرام.

وعند الجمهور: (  $٣٠,٦ = ١٥ \times ٢,٠٤$  ) كيلو جرام.

---

(١) انظر: النهاية، لابن الأثير (٦٠/٤)، والمصباح المنير، مادة [قسط].

(٢) أخرجه: البخاري، كتاب الصيام، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء  
فتصدق عليه (١٩٣٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم، كتاب الصيام، باب تغليظ  
الجماع في نهار رمضان على الصائم (١١١١).



## الأَرْدَبُ

الأردب: هو مكيال ضخمة، لأهل مصر، وهو أربعة وعشرون صاعاً، بصاع النبي ﷺ، والجمع أَرادب<sup>(١)</sup>.

### مقدار الأَرْدَب:

عند الحنفية: (  $24 \times 3,25 = 78$  ) كيلو جرام.  
وعند الجمهور: (  $24 \times 2,04 = 48,96$  ) كيلو جرام.

## الْقَفِيزُ

القَفِيزُ : من المكاييل التي تفاوتت الناس في تقديرها؛ لاختلاف الاصطلاح فيها .

فعند المالكية تقدر : ( ٤٨ ) صاعاً<sup>(٢)</sup> .  
وعليه فالقفيز : (  $48 \times 2,04 = 98$  ) كيلو جرام تقريباً .  
وعند الشافعية : ( ١٢ ) صاعاً<sup>(٣)</sup> .  
وعليه فالقفيز عندهم : (  $12 \times 2,04 = 24,48$  ) كيلو جرام .

---

(١) انظر: الصحاح، للجوهري، والمصباح المنير، مادة [ردب]، والنهاية لابن الأثير (٣٧/١).

(٢) انظر: حاشية الشيخ على الصعيدي العدوي على شرح أبي الحسن على الرسالة، ط مصطفى الحلبي (٤١٨/١) .

(٣) انظر: حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج، للمحلي (٧٥/٣) :

وقد ذكر الأزهري، وابن الأثير، وابن منظور<sup>(١)</sup> أن القفيز: يسع ثمانية مكاييك.

وهذا موافق لتقدير الشافعية؛ لأن المكوك كما سيأتى يساوى : (٣,٠٦) كيلو جرام على الأشهر .

وعليه فالقفيز : ( ٣,٠٦ × ٨ = ٢٤,٤٨٠ ) كيلو جرام .

وهذا التقدير أيضاً موافق لما سيأتى فى تقدير الكر .

---

(١) انظر: النهاية، لابن الأثير (٩٠/٤)، ولسان العرب، مادة [ردب].

## الْجَرِيبُ

الجريب: يساوى (٤٨) صاعًا .

وعليه فمقدار الجريب عند الحنفية : (  $٣,٢٥ \times ٤٨ = ١٥٦$  ) كيلو جرام .

وعند الجمهور : (  $٢,٠٤ \times ٤٨ = ٩٧,٩٢$  ) كيلو جرام .

## الْوَسْقُ

الوسق والوسق : ستون صاعًا، عند أهل الحجاز .

وقد ورد ذكره فى الحديث الشريف .

فعن أبى سعيد الخدرى مرفوعًا : «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» متفق عليه .

وزاد أبو داود والترمذى : «والوسق ستون صاعًا»<sup>(١)</sup> .

مقدار الوسق :

عند الحنفية : (  $٣,٢٥ \times ٦٠ = ١٩٥$  ) كيلو جرام .

وعند الجمهور : (  $٢,٠٤ \times ٦٠ = ١٢٢,٤$  ) كيلو جرام .

---

(١) الحديث: أخرجه البخارى، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته ليس بكثرة (١٤٠٥)، وأخرجه مسلم، كتاب الزكاة (٩٧٩)، أخرجه أبو داود، كتاب الزكاة، باب ما يجب فيه الزكاة (١٥٥٩)، وأخرجه الترمذى، كتاب الزكاة، باب ما جاء فى صدقة الزرع والثمر والحبوب (٦٢٧). وقال أبو عيسى: حديث أبى سعيد حديث حسن صحيح.

## الْكُرُّ

الْكُرُّ : مكيال لأهل العراق .

قال الأزهري : الكُرُّ ستون قفيزاً<sup>(١)</sup> .

وقال الخطابي : الكُرُّ اثنا عشر وسقاً .

وكلا القولين مآلهما إذا يؤولان إلى أن الكر : ( ٧٢٠ ) صاعاً .

فعند الحنفية : ( ٣,٢٥ × ٧٢٠ = ٢٣٤٠ ) كيلو جرام .

وعند الجمهور : ( ٢,٠٤ × ٧٢٠ = ١٤٦٨,٨ ) كيلو جرام .

## الْوَيْبَةُ

الوية لغة : كيل مصرى معروف، وهى تساوى سدس أردب، كما  
تساوى كيلتين .

فالوية = ١٦,٥ × ٢ = ٣٣ لترًا .

---

(١) انظر: لسان العرب، مادة [قفز] .

## القِرْبَةُ

القربة : ظرف من الجلد يخرز من جانب واحد، وتستعمل لحفظ الماء واللبن ونحوهما<sup>(١)</sup>.

مقدار القربة :

تقدر القربة : (١٠٠) رطل بغدادى .

فهى عند الحنفية : ( ٤٠٦,٢٥ × ١٠٠ = ٤٠,٦٢٥ ) كجم .

وعند الجمهور : ( ٣٨٢,٥ × ١٠٠ = ٣٨,٢٥٠ ) كيلو جرام .

## المَكُوكُ

المكوك : اسم لمكيال يختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه فى البلاد .

وقد ورد ذكره فى الحديث الشريف فيما رواه مسلم .

عن أنس رضي الله عنه : «أن رسول الله ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِخَمْسِ مَكَاكِيكٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِمَكُوكٍ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: المعجم الوسيط، مادة [قرب] .

(٢) الحديث : أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة (٣٢٥) .

## مقدار المَكُوكِ :

- قدره الأزهرى<sup>(١)</sup>، والآبى فى جواهر الإكليل<sup>(٢)</sup> : بأنه صاع ونصف .
- ويبدو أن هذا التحديد هو أشهر إطلاقات المكوك، حيث إنه موافق لما يذكرونه فى المقادير الأخرى ذات العلاقة بالمكوك .
- وعليه فالمكوك : (  $2,04 \times 1,5 = 3,06$  ) كيلو جرام .
- وذكر الفيومى فى المصباح : أن المكوك يساوى : ثلاث كيلجات<sup>(٣)</sup> .
- وعليه فعند الحنفية : (  $1523,5 \times 3 = 4570,5$  ) جراماً .
- وعند الجمهور : (  $1450,3 \times 3 = 4350,9$  ) جراماً .
- ومن الواضح أنه اصطلاح آخر مختلف تماماً عن الاصطلاح الذى ذكره الآبى، وقد تقدم أن الناس مختلفون فيه حسب البلاد .

---

(١) انظر : لسان العرب، مادة [كرر] .

(٢) انظر : جواهر الإكليل، شرح مختصر خليل للآبى، ط مصطفى الحلبي (٢٦٧/١) .

(٣) انظر : المصباح المنير، مادة [كلج] .



## الْمُدَى

المدى : مكيال لأهل الشام، يسع خمسة عشر مكوكاً<sup>(١)</sup>.

فالمدى - بناء على المشهور فى تقدير المكوك :

( ٤٥,٩ = ١٥ × ٣,٠٦ ) كيلو جرام .

## الْفَرْقَ

الْفَرْقَ بالتحريك: مكيال يسع ستة عشر رطلاً، أو ثلاثة أصابع عند أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>، ومألهما واحد .

وقد ورد ذكره فى الحديث الشريف، فيما رواه البخارى ومسلم: عن عائشة -رضى الله عنها- قالت : «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ» .

قال سفيان بن عيينة أحد رواة الحديث : الفرق ثلاثة أصابع<sup>(٣)</sup> .

وكذلك روى عن الشافعى أنه قال : الفرق ثلاثة أصابع<sup>(٤)</sup> .

مقدار الفرق :

عند الحنفية : ( ٤٠٦,٢٥ × ١٦ = ٦,٥ ) كيلو جرام .

وعند الجمهور : ( ٣٨٢,٥ × ١٦ = ٦,١٢ ) كيلو جرام .

---

(١) انظر: النهاية لابن الأثير (٣١٠/٤) .

(٢) انظر: المصدر السابق (٤٦٧/٣) .

(٣) انظر: الحديث أخرجه البخارى، كتاب الغسل، غسل الرجل مع امرأته (٢٥٠)،

أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء (٣١٩) .

(٤) انظر: معرفة السنن والآثار للبيهقى، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى (٥٠٠/١) .

## الفرق

الفرق ، بسكون الراء. مكيال يسع خمسمائة وعشرين رطلاً .

مقدار الفرق :

عند الحنفية :  $( ٤٠٦,٢٥ \times ٥٢٠ = ٢١١,٢٥٠ )$  كيلو جرام .  
وعند الجمهور :  $٣٨٢,٥ \times ٥٢٠ = ١٩٨,٩$  كيلو جرام .

## القلة

القلة : الجرة الضخمة .

وتقدر القلة :  $( ٢٥٠ )$  رطلاً عراقياً<sup>(١)</sup> .

فعند الحنفية :  $( ٤٠٦,٢٥ \times ٢٥٠ = ١٠١,٥٦ )$  كيلو جرام .  
وعند الجمهور :  $( ٣٨٢,٥ \times ٢٥٠ = ٩٥,٦٢٥ )$  كيلو جرام .

---

(١) انظر: حاشية ابن عابدين، ط مصطفى الحلبي (٣٦٥/٢)، وحاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلى (٢٤/١)، والمغنى مع الشرح الكبير لابن قدامة (٢٣/١)، والمبدع في شرح المقنع، لابن مفلح (٥٩/١) .

# الباب الثالث

## الأطوال



# الأَطْوَالُ

## تمهيد :

قدر الفلكيون ربع محيط دائرة الاستواء : ( ١٧٥٩٨, ١٠٠ ) متراً .  
وطول الدرجة الأرضية من دائرة الاستواء : ( ١١١, ٣٠٧ ) متراً .  
وطول الدقيقة الواحدة منها : ( ١٨٥٥ ) متراً (وكسور أهملت لعدم وجود فرق فى مسافة القصر بإهمالها) .  
وذلك أنهم قسموا محيط الأرض إلى ( ٣٦٠ ) درجة .  
وقسموا الدرجة إلى ستين جزءاً، وسموه بالدقيقة الأرضية .  
وقسموا تلك الدقيقة إلى ألف جزء، وسموه بالخطوة الأرضية، أو بالباع، أو بالقامة .  
ويبلغ طول ذلك الجزء : ( ١٨٥, ٥ ) سم .  
فبالباع، والخطوة، والقامة جميعها: اسم للجزء المذكور، وهو جزء من ستين ألف جزء من الدرجة الأرضية .  
ثم قسموا هذا الجزء إلى أربعة أقسام، وسمّوا القسم الواحد منها بالذراع، ويبلغ طوله : ( ٤٦, ٣٧٥ ) سم .  
والذراع : يساوى قدمًا ونصف، أى أن القدم يساوى : ( ٣٠, ٩٠٤ ) سم .  
ثم اعتبروا القدم : أربع قبضات .  
والذراع : ست قبضات .  
والقبضة الواحدة : أربع أصابع .  
فيكون القدم : ( ١٦ ) أصبع .

والذراع : ( ٢٤ ) أصبع .

فإذا اعتبرنا الذراع المقدّر قديماً بـ (٢٤) أصبع، هو الذراع الفلكي،  
وأردنا من القدم القدم الفلكي أيضاً، كان الميل - كما سيأتى - يساوى:  
( ١٨٥٥ ) متراً، وهو مساوٍ تماماً للدقيقة الأرضية.

فالميل هو : الدقيقة الأرضية .

## الذَّراعُ

الذَّراعُ : بسط اليد ومدّها، وأصله من الذراع وهو الساعد، وهو ما  
بين طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى<sup>(١)</sup> .

### مقدار الذراع :

عند الحنفية<sup>(٢)</sup> : ( ٤٦,٣٧٥ ) سم .

وعند المالكية<sup>(٣)</sup> : ( ٥٣ ) سم .

وعند الشافعية والحنابلة<sup>(٤)</sup> : ( ٦١,٨٣٤ ) سم .

---

(١) انظر: المعجم الوسيط، مادة [ذرع].

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (١/١٩٦) .

(٣) انظر: حاشية الشيخ على الصعيدي العدوي على شرح أبي الحسن على الرسالة  
(١/٣٢٢) .

(٤) انظر: الإقناع بشرح متن أبي شجاع، للإمام الخطيب الشرييني (١/١٤٨)،  
والمبدع في شرح المقنع، لابن مفلح (٢/١٠٧) .



## الإِصْبَعُ

الإصبع لغة : يراد بها الجارحة .

مقدار الإصبع :

عند الحنفية : الإصبع ( ٤٢/١ ) من الذراع .

فالإصبع : ( ٤٦,٣٧٥ ÷ ٢٤ = ١,٩٣٢ ) سم .

وعند المالكية : الإصبع ( ٣٦/١ ) من الذراع .

فالإصبع : ( ٥٣ ÷ ٣٦ = ١,٤٧٢ ) سم .

وعند الشافعي والحنابلة : الأصبع ( ٢٤/١ ) من الذراع .

فالإصبع : ( ٦١,٨٣٤ ÷ ٢٤ = ٢,٥٧٦ ) سم .

## القَبْضَةُ

القبضة : أربعة أصابع .

عند الحنفية : ( ١,٩٣٢ × ٤ = ٧,٧٢٨ ) سم .

وعند المالكية : ( ١,٤٧٢ × ٤ = ٥,٨٨٨ ) سم .

وعند الشافعية والحنابلة : ( ٢,٥٧٦ × ٤ = ١٠,٣٠٤ ) سم .

## الشُّبْرُ

يقدر الشبر : ( ٦ ) أصابع .

مقدار الشبر :

عند الحنفية : (  $1,932 \times 6 = 11,592$  ) سم .

وعند المالكية : (  $1,472 \times 6 = 8,832$  ) سم .

وعند الشافعية والحنابلة : (  $2,576 \times 6 = 15,456$  ) سم .

## البَاعُ

الباع : مقدار مد اليدين .

وقال الباجي : الباع طول ذراعى الإنسان وعضديه وصدره، وذلك قدر أربعة أذرع.

وهو من الدواب : قدر خطوها فى المشى، وهو ما بين قوائمها<sup>(١)</sup> .

مقدار الباع :

عند الحنفية : (  $46,375 \times 4 = 1,855$  ) مترًا .

وهو الموافق للذراع الفلكى ؛ لأن الذراع عندهم جزء من الألف من الدقيقة الأرضية.

فهو يساوى : (  $1,855$  ) مترًا<sup>(٢)</sup> .

وعند المالكية : (  $53 \times 4 = 2,12$  ) مترًا .

وعند الشافعية والحنابلة : (  $61,834 \times 4 = 2,473$  ) مترًا .

---

(١) انظر: فتح البارى شرح صحيح البخارى، للحافظ ابن حجر العسقلانى، ط السلفية (١٣/٥١٤) .

(٢) انظر: دليل المسافر، لأحمد بك الحسينى، ص (١٥) .

## المِيلُ

المِيل : يطلق فى اللغة على عدة معان، فمنها الميل الذى يكتحل به .  
ومنها القطعة من الأرض بين الجبلين . ومنها الميل أى مد البصر<sup>(١)</sup> .

### مقدار الميل :

عند الحنفية<sup>(٢)</sup> : ( ٤٠٠٠ ) ذراع .

فالميل : ( ٤٠٠٠ × ٤٦,٣٧٥ = ١٨٥٥ ) متراً .

وعند المالكية : ( ٣٥٠٠ ) ذراع، على ما صححه ابن عبد البر<sup>(٣)</sup> .

فالميل : ( ٣٥٠٠ × ٥٣ = ١٨٥٥ ) متراً أيضاً .

وعند الشافعية والحنابلة : ( ٦٠٠٠ ) ذراع<sup>(٤)</sup> .

فالميل : ( ٦٠٠٠ × ٦١,٨٣٤ = ٣٧١٠ ) م .

---

(١) انظر: النهاية لابن الأثير (٣٨٢/٤)، والمصباح المنير ، مادة [ميل] .

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (١٢٣/٢) .

(٣) انظر: حاشية الشيخ على الصعيدى العدوى على شرح أبى الحسن على الرسالة (٣٢٢/٤) .

(٤) انظر: الإقناع بشرح أبى الشجاع، للإمام الخطيب الشربيني (١٤٨/١)، المبدع فى شرح المقنع، لابن مفلح (١٠٧/٢)، ويلاحظ أن هذا التقدير ضعف ما قدره الحنفية تماماً .



## البريدُ

البريد في اللغة : كلمة فارسية؛ يراد بها في الأصل البُغْلُ، وأصلها (بريده دم)، أى : محذوف الذنب ؛ لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذناب، كالعلامة لها، فعربت، ثم سمي الرسول الذى يركبه بريداً، والمسافة بين السكتين بريداً<sup>(١)</sup> .

### مقدار البريد :

اتفق الفقهاء على أن البريد : أربعة فراسخ.

وعليه فيكون قدر البريد على التفصيل التالى:

فعند الحنفية<sup>(٢)</sup>، والمالكية<sup>(٣)</sup> : ( ٥٥٦٥ × ٤ = ٢٢٢٦٠ ) متراً .

وعند الشافعية والحنابلة<sup>(٤)</sup> : ( ١١١٣٠ × ٤ = ٤٤٥٢٠ ) متراً .

---

(١) انظر: النهاية، لابن الأثير (١/١١٥، ١١٦) .

(٢) انظر: فتح القدير لابن الهمام، ط مصطفى الحلبي (١/١٢٣) .

(٣) انظر: حاشية الشيخ على الصعيدي العدوي على شرح أبى الحسن على الرسالة (١/٣٢٢) .

(٤) انظر: لمجموع، للإمام للنووي (٤/٣٢٢)، والمغنى (٢/٩١) .

## الْمَرْحَلَةُ

المرحلة : هى المسافة التى يقطعها المسافر فى نحو يوم بالسير المعتاد على الدابة، والجمع مراحل<sup>(١)</sup>.

### مقدار المرحلة :

تقدر المرحلة : ( ٢٤ ) ميلاً .

وعليه فمقدار المرحلة على النحو التالى :

فعند الحنفية والمالكية : (  $١٨٥٥ \times ٢٤ = ٤٤,٥٢٠$  ) كيلو متر .

وعند الشافعية والحنابلة : (  $٣٧١٠ \times ٢٤ = ٨٩,٠٤$  ) كيلو متر .

---

(١) انظر: المصباح المنير مادة [رَحَل] .

# الباب الرابع

## فى ذكر مسائل ورد بها

### مقدرات شرعية







## مسائل من كُتِبِ الطَّهَّارَةُ وَالصَّلَاةُ

### مِقْدَارُ الْمَاءِ الَّذِي يَتَحَمَّلُ النِّجَاسَةُ :

١- عند الحنفية : يجوز رفع الحدث براكد كثير وقع فيه نجس لم ير أثره.

والمعتبر في مقدار الراكد: أن يغلب على ظنه عدم خلوص النجاسة إلى الجانب الآخر من الماء .

وقيل: الذي ينبغي تصحيحه أن الراكد كالجاري لا ينجس إلا بالتغير.  
وأفتى المتأخرون بضبط الراكد الكثير بالمساحة بأن تكون مساحته مائة ذراع، سواء كان مربعاً (فيكون عشراً في عشر) أو مدوراً (فيكون محيط دائرته ستة وثلاثين ذراعاً، وقطره أحد عشر ذراعاً وخمسة أذرع)، أو مثلثاً (فيكون طول ضلعه من كل جانب خمسة عشر ذراعاً وخمسة) .  
ولم يذكروا مقدار العمق، ولا تقدير فيه في ظاهر الرواية، وهو الصحيح.

وقيل : أن يكون العمق بحال لا ينحسر بالاغتراف .

وقيل : أربعة أصابع مفتوحة .

وقيل : ما بلغ الكعب .

وقيل : شبر .

وقيل : ذراع .

وقيل : ذراعان .

والمختار في ذراع الكرباس<sup>(١)</sup> : هو سبع قبضات .

وقيل : غير ذلك<sup>(٢)</sup> .

٢- عند المالكية : العبرة بالتغير بالنجاسة، ولا فرق بين الكثير والقليل<sup>(٣)</sup> .

قال ابن جزى : ولا حد للكثرة على المذهب<sup>(٤)</sup> .

٣- عند الشافعية : أن الماء القليل ينجس بمجرد ملاقة النجاسة، أما الكثير فلا ينجس إلا بالتغير .

وضابط الماء الكثير : ما بلغ قلتين، والقلتان : خمس قرب .

وبالأرطال : خمسمائة رطل بالبغدادى على الصحيح المنصوص .

والأصح : أن هذا التقدير تقريب فلا يضر نقصان رطلين على الأشهر .

وقدر القلتين بالمساحة : ذراع وربع طولاً، وعرضاً، وعمقاً<sup>(٥)</sup> .

٤- عند الحنابلة : إذا كان الماء قلتين وهو خمس قرب فوقعت فيه

نجاسة فلم يوجد لها طعم، ولا لون، ولا ريح فهو طاهر .

وكل قربة : مائة رطل بالعراقى، فتكون القلتان خمسمائة رطل

بالعراقى<sup>(٦)</sup> .

---

(١) الكرباس : ثياب القطن . انظر : لسان العرب، مادة [كربس]

(٢) راجع : الدر المختار، مع حاشية ابن عابدين المسماة ببرد المختار، ط الحلبي (١٩٩/١-٢٠١، ٢٠٤) .

(٣) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط عيسى الحلبي (٤٨/١) .

(٤) انظر : القوانين الفقهية، لابن جزى، ط دار العلم للملايين ص (٣١) .

(٥) انظر : روضة الطالبين، للإمام النووي (١٩/١) .

(٦) انظر : المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٥٢/١-٥٣) .

ضَابِطُ السَّفَرِ الْمُبِيحُ لِلتَّيْمَمِ وَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَتَرْكُ اسْتِقْبَالِ  
الْقِبْلَةِ وَالْقَصْرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ :

تمهيد :

ضابط السفر : يرجع إليه الكثير من المسائل، وهى منشرة فى أبواب الفقه.  
وقد جرى الفقهاء على ذكر ضابط السفر عند الكلام على قصر  
الصلاة؛ لأنها أشهر مسائله، وإن تقدم قبلها - من حيث ترتيب المسائل  
صناعة - بعض المسائل المبنية على ضابط السفر، وقد جمعنا فى هذا الموطن  
بعضاً من المسائل المترتبة على مقدار السفر؛ لأنها ترجع كلها إلى ضابط واحد.  
وقد فرق الفقهاء بين السفر الطويل والسفر القصير.

وحاصل ما ذكرناه فى ضابطيهما: أن السفر الطويل ما يبيح قصر  
الصلاة، والسفر القصير ما لا يبيح القصر.

وقد اشترك السفران الطويل والقصير فى بعض الأحكام، كما اختلفا فى  
أحكام أخرى، وسيأتى بيان طرف من ذلك.

أ- فمن المسائل المبنية على ضابط السفر :  
مِقْدَارُ السَّفَرِ الْمُبِيحِ لِلتَّيْمَمِ :

١- عند الحنفية : يباح التيمم لمن عجز عن استعمال الماء لبعده ميلاً،  
ولو مقيماً فى المصر<sup>(١)</sup>.

٢- عند المالكية : يتيمم ذو مرض وذو سفر، وإن لم تقصر فيه  
الصلاة<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: حاشية ابن عابدين المسماة برد المحتار (٢٤٢/١) .

(٢) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (١٤٧/١) .

٣- عند الشافعية : لا يباح التيمم إلا بأسباب محددة، منها السفر .

ويجوز عند الشافعية التيمم بالسفر القصير ويسقط الفرض به<sup>(١)</sup> .

والمراد بالقصير : إذا ابتداء السفر، لكن لم يسر مسافة تبيح قصر الصلاة على ما يأتى فى حده، وابتداء السفر يعرف بتفصيل الموضع الذى ارتحل منه، فإن ارتحل من بلدة لها سور مختص بها فلا بد من مجاوزته، وأما إذا لم يكن للبلد سور، أو كان فى غير صوب مقصده فابتداء السفر بمفارقة العمران؛ حتى لا يبقى بيت منفصل ولا متصل<sup>(٢)</sup> .

فإذا ابتداء السفر، ولم يبلغ حد السفر المبيح للقصر فهو سفر قصير، يبيح التيمم ولا يبيح القصر .

٤- عند الحنابلة : يتيمم فى قصر السفر وطويله .

وطويل السفر عندهم : ما يبيح القصر والفطر .

وقصيره : ما دون ذلك مما يقع عليه اسم سفر، بأن يفارق البنيان والمنازل ولو بخمسين خطوة<sup>(٣)</sup> .

ب - ومن ذلك :

مقدار السفر المبيح للمسح على الخفين :

١- عند الحنفية : يسمح المسافر ثلاثة أيام ولياليها<sup>(٤)</sup> .

ومن الملاحظ أن الأيام الثلاث ولياليها هو حد القصر عند الحنفية، كما سيأتى.

---

(١) انظر: روضة الطالبين، للنووى (٩٢/١، ٤٠٢) .

(٢) انظر: روضة الطالبين، للنووى (٣٨٠/١) .

(٣) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٢٦٦/١) .

(٤) انظر: الهداية فى شرح البداية، للميرغينانى، مصطفى الحلبى (٢٨/١)، والدر

المختار على حاشية ابن عابدين، المسماة برد المختار (٢٨٢/١) .

٢- عند المالكية : يجوز مسح الخفين بحضر وسفر، ولا حد واجب بمقدار زمن المسح بحيث يمتنع تعديده، فيتمادى على المسح من غير توقيت بزمان ما لم يخلعه، أو يحدث له ما يوجب الاغتسال<sup>(١)</sup>.

فحيث يتمادى عندهم زمن المسح، لا فرق بين مسافر ومقيم، لم يضبطوا حد السفر هنا، بخلاف الشافعية .

٣- عند الشافعية : أن للمسافر المسح ثلاثة أيام بلياليهن، وإنما يمسح ثلاثة أيام إذا كان سفره طويلاً، وغير معصية، فإن قصر مسح يوماً وليلة<sup>(٢)</sup>.

٤- عند الحنابلة : من لبس خفين فله المسح يوماً وليلة في الحضر، وثلاثة أيام ولياليهن في سفر القصر<sup>(٣)</sup>.

ج- ومن ذلك :

مِقْدَارُ السَّفَرِ الْمُبِيحِ لِتَرْكِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الصَّلَاةِ :

١- عند الحنفية : أن شرط استقبال القبلة قد يسقط بلا ضرورة، كما في الصلاة على الدابة خارج المصر، سواء كان السفر طويلاً أو قصيراً<sup>(٤)</sup>.

٢- عند المالكية : استقبال القبلة شرط في النوافل إلا في السفر فيصلى حيث توجهت به راحلته بشرط أن يكون السفر طويلاً، وهو سفر القصر، فالمسافر دون مسافة القصر لا يرخص له ترك استقبال القبلة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (١٤٢/١)، مع حاشية الدسوقي، لإمام الدردير مصطفى الحلبي (٥٨/١)، والقوانين الفقهية، لابن جزي ص (٣٨).

(٢) انظر: روضة الطالبين، للنووي (١٣١/١).

(٣) انظر: المحرر في الفقه، لمجد الدين ابن تيمية، ط السنة الحمديدية (١٢١/١)، والفقه على المذاهب الأربعة، ط دار الريان (١٤٤/١).

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين المسماة برد المختار (٤٤٦/١)، والمغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٤٨٥/١).

(٥) انظر: القوانين الفقهية، لابن جزي (ص ٥٢)، والمغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٢٢٥/١)، والمغنى مع الشرح الصغير، لابن قدامة (١٠٩/١).



٣- عند الشافعية : يجوز التنفل ماشياً، وعلى الراحلة سائرة إلى جهة مقصده، فى السفر الطويل وكذا القصير على المذهب<sup>(١)</sup> .

٤- عند الحنابلة : يجوز التطوع على الراحلة دون استقبال القبلة فى السفر الطويل، والسفر القصير، وهو ما لا يباح فيه القصر<sup>(٢)</sup> .

د- ومن ذلك :  
السَّفَرُ الْمُبِيحُ لِتَرْكِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ :

١- عند الحنفية : أن الجماعة سنة مؤكدة للرجال .

وقيل : واجبة وعليه العامة، فلا تجب على ... من حال بينه وبينها ....  
إرادة سفر، أى : إن أقيمت الصلاة، ويخشى أن تفوته القافلة، أما السفر نفسه فليس بعذر<sup>(٣)</sup> .

٢- عند المالكية: الجماعة سنة مؤكدة، ولم يتعرضوا لكون السفر من أعذار تركها<sup>(٤)</sup> .

٣- عند الشافعية : أن الأصح أن صلاة الجماعة فرض كفاية .

(١) انظر: روضة الطالبين، للنووى (٢١٠/١) .

(٢) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٤٨٥/١) .

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين، المسماة برد المحتار (٥٨٠/١) .

(٤) سكت مشهورات كتب المالكية عن مسألة أعذار ترك الجماعة، نعم ذكر ابن جزى فى القوانين أعذار تركها، ولم يذكر السفر منها . راجع : القوانين الفقهية، لابن جزى ص(٦٢)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، للإمام الدردير (٣١٩/١ ، ٣٢٠)، والشرح الصغير مع حاشية الصاوى، للإمام الدردير، ط مصطفى الحلبي (١٥٢/١)، وجواهر الإكليل للآبى على مختصر خليل (٧٦/١)، وحاشية الشيخ على الصعیدی على شرح أبى الحسن على الرسالة (٢٣٣/١)، والفواكه الدوانى على الرسالة، للشيخ أحمد بن غنيم النفراوى المالكي ، ط ٣، (٢٣٨/١) .

قال إمام الحرمين : ولا شك أن المسافرين لا يتعرضون لهذا الفرض<sup>(١)</sup> .  
وعندهم : أن من الأعذار المبيحة لترك صلاة الجماعة أن يريد السفر،  
وترحل الرفقة<sup>(٢)</sup> .

٤- عند الحنابلة : أن صلاة الجماعة واجبة على الرجال<sup>(٣)</sup> .  
وذكر صاحب المغنى : أن السفر من الأعذار المسقطه للجمعة  
والجماعة، وسواء كان في بلدة فأراد إنشاء السفر أو في غيره<sup>(٤)</sup> .

هـ- ومن ذلك :

مَسَافَةُ السَّفَرِ لِقَصْرِ الصَّلَاةِ :

١- عند الحنفية : في البر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها، ولا اعتبار  
بالفراسخ، ولا يعتبر السير في الماء بالسير في البر، بل يعتبر ما يليق بحاله .

فالسفر الذي يتغير به الأحكام عندهم : أن يقصد الإنسان في البر  
مسيرة ثلاثة أيام ولياليها بسير الإبل ومشى الأقدام .

وقد روى عن أبي حنيفة : التقدير بالمراحل، وهو قريب من الأول ؛  
لأن المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة<sup>(٥)</sup> .

٢- عند المالكية : أربعة بُرْد<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر: روضة الطالبين، للنووي (٣٣٩/١) .

(٢) انظر: روضة الطالبين، للنووي (٣٤٦/١) .

(٣) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٣/٢)، والمحزر في الفقه (٩١/١) .

(٤) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٢١٩/٢) .

(٥) انظر: الهداية في شرح البداية، للمرغيناني (١٠/١)، غرر الأحكام ومعه شرحه،  
درر الحكم، لمناخسرو (٣٢/١)، وحاشية ابن عابدين المسماة ببرد المختار  
(١٢٢/٢) .

(٦) انظر: جواهر الإكليل على شرح مختصر الخليل للآبي (٨٨/١) .

٣- عند الشافعية : السبب المجوز للقصر هو السفر الطويل المباح، فأما السفر القصير فلا، ولا بد في السفر الطويل من ربط القصد بمقصد معين .  
والسفر الطويل : أربعة بُرْد، وهي ستة عشر فرسخًا، أو ثمانية وأربعون ميلًا هاشميًا . والميل أربعة آلاف خطوة، والخطوة ثلاثة أقدام، وهي مسيرة يومين معتدلين .

قالوا : والمسافة في البحر مثل المسافة في البر، وإن قطعها في لحظة .  
وللشافعية قول يعدونه شاذًا : إنه يجوز القصر في السفر القصير بشرط الخوف<sup>(١)</sup> .

وقد ذكروا ضابطًا لما يتعلق بالسفر القصير والطويل من أحكام.  
فقالوا - رحمهم الله : الرخص المتعلقة بالسفر الطويل أربع : القصر، الفطر، والمسح على الخف ثلاثة أيام ولياليهن، والجمع على الأظهر .  
والتي تجوز في القصير أيضًا أربع : ترك الجمعة، وأكل الميتة - وليس مختصًا بالسفر - والتنفل على الرحلة على المشهور، والتيمم، وإسقاط الفرض ه على الصحيح فيهما<sup>(٢)</sup> .

٤- عند الحنابلة : ستة عشر فرسخًا، والفرسخ ثلاثة أميال، فيكون ثمانية وأربعين ميلًا<sup>(٣)</sup> . وهذا هو حد السفر الطويل المباح للقصر، أما السفر القصير: فهو ما لا يباح فيه القصر<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر: حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (٢٥٩/١) .

(٢) انظر: روضة الطالبين، للنووي (٤٠٢/١) .

(٣) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٩٠/٢) .

(٤) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٤٨٥/١) .

و- ومن ذلك :

مَسَافَةُ السَّفَرِ الَّتِي تُبَيِّحُ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ:

١- عند الحنفية : أنه لا يجوز الجمع إلا بعرفة ومزدلفة، فليس للمكلف أن يجمع بين صلاتين سواء كان مسافراً أو مريضاً<sup>(١)</sup>.

٢- عند المالكية : يرخص للمسافر بالبر لا البحر الجمع بين الصلاتين، وإن قصر سفره عن مسافة القصر، سواء جد به السير أو لم يجد<sup>(٢)</sup>.

٣- عند الشافعية : يجوز الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، تقديمًا في وقت الأولى، أو تأخيرًا في وقت الثانية، في السفر الطويل، ولا يجوز في القصير على الأظهر<sup>(٣)</sup>.

٤- عند الحنابلة : لا يجوز الجمع إلا في سفر يبيح القصر<sup>(٤)</sup>.

ز- ومن ذلك :

مَسَافَةُ السَّفَرِ الَّتِي تُبَيِّحُ تَرْكَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ :

١- عند الحنفية : لا تجب الجمعة على مسافر<sup>(٥)</sup>.

وظاهر إطلاقهم أنها لا تجب على المسافر سواء كان سفره قصيرًا أو طويلًا.

(١) انظر: حاشية ابن عابدين، المسماة برد المختار (٢٩٨/١).

(٢) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٣٦٨/١).

(٣) انظر: روضة الطالبين، للنووي (٣٩٦/١).

(٤) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (١١٦/٢).

(٥) انظر: الهداية في شرح البداية، للميرغيناني (٨٢/١)، وحاشية ابن عابدين،

المسماة برد المختار (١٦٢/٢).

٢- عند الملكية : أن من شروط وجوب الجمعة الإقامة، فلا تجب على مسافر<sup>(١)</sup>.

وظاهر إطلاقهم أيضاً أنها لا تجب على المسافر سواء كان سفره قصيراً أو طويلاً.

٣- عند الشافعية : أنه يجوز ترك الجمعة بالسفر القصير<sup>(٢)</sup>.

٤- عند الحنابلة : أن المسافر سفرًا لا قصر معه ممن تلزمهم الجمعة بغيرهم، ولا بأنفسهم، ولا تنعقد بهم، ولا تجب على مسافر له القصر<sup>(٣)</sup>.

**مَسَافَةُ طَلَبِ الْمَاءِ لِأَجْلِ التَّيْمُمِ :**

١- عند الحنفية : تقدر بميل واحد، وهو ثلث فرسخ، وهو أربعة آلاف ذراع على أقرب الأقوال<sup>(٤)</sup>.

٢- عند المالكية : قدر الملكية المسافة بميلين<sup>(٥)</sup>.

٣- عند الشافعية : لا يبعد عن الرفقة أكثر من نصف فرسخ<sup>(٦)</sup>.

٤- عند الحنابلة : المسافة غير مقدرة.

---

(١) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٣٧٧/١)، والشرح الصغير، مع حاشية الصاوى، للإمام الدردير (١٧٧/١).

(٢) انظر: روضة الطالبين، للنووى (٤٠٢/١)، (٣٤/٢).

(٣) انظر: المحرر فى الفقه، لمجد الدين بن تيمية (١٤٢/١).

(٤) انظر: تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق، للزيلعى (٣٧/١)، وغرر الأحكام، وشرح درر الحكم، لمنلا خسرو (٢٩/١) وفتح القدير، لابن همام، ط الحلبي، (١٢٣/١).

(٥) انظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي للإمام أحمد الدردير (١٥٣/١)، جواهر الإكليل على مختصر شرح الخليل، للآبى (٢٧/١).

(٦) انظر: المجموع، للنووى (٢٥٠/٢).



قالوا : يلزمه طلب الماء في رَحْلِهِ وما قرب منه ما لم يخف على نفسه وماله<sup>(١)</sup> .

مِقْدَارُ الْمَشْيِ الَّذِي يَتَحَمَّلُهُ الْخُفُّ لِيَجُوزَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ :

١- عند الحنفية : من شروط الخف أن يكون مما يمكن بتابع المشي المعتاد فيه فرسخاً أو أكثر<sup>(٢)</sup> .

٢- عند المالكية : من شروط الخف أن يمكن بتابع المشي به عادة لذوى المروآت<sup>(٣)</sup> .

فأرجعوا ضابط إمكان المشي إلى العادة، ولم يضبطوه بمسافة .

٣- عند الشافعية : من شروط الخف أن يكون قوياً بحيث يمكن متابعة المشي عليه بقدر ما يحتاج إليه المسافر في حوائجه<sup>(٤)</sup> . فلم يضبطوه بمسافة .

٤- عند الحنابلة : يسمح الخف الذي يمكن متابعة المشي فيه، يذهب الرجل فيه ويجيء<sup>(٥)</sup> .

كَفَّارَةُ الْجَمَاعِ فِي الْحَيْضِ :

١- عند الحنفية : يستحب إن وطأها أول الحيض أن يتصدق بدينار، وإن كان في آخره أن يتصدق بنصف دينار<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٢٣٦/١)، والمحرر في الفقه، لمحمد الدين ابن تيمية (٢٢/١) .

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين، المسماة برد المختار (٢٧٤/١) .

(٣) انظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي لإمام أحمد الدردير (١٤٢/١)، والشرح الصغير مع حاشية الصاوي لابن قدامة (٥٨/١-٥٩) .

(٤) انظر: روضة الطالبين، للنووي (١٢٦/١) .

(٥) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٣٣١/١، ٣٣٣) .

(٦) انظر: تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق، للزيلعي (٥٧/١) .

٢- عند المالكية : يتصدق بدينار في أول يوم الحيض، وأما الصفرة فيتصدق بنصف دينار.

وقال ابن حبيب : ليس فيه حد، ولكن يرجو بالصدقة تكفير الذنب .  
وقال مالك : ليس في ذلك كفارة إلا التوبة، والتقرب إلى الله سبحانه.  
واستدلوا بحديث الطبراني وصححه الحاكم عن ابن عباس مرفوعاً:  
«ومن أتى امرأة في حيضها فليتصدق بدينار، ومن أتاها وقد أدبر الدم عنها فنصف دينار»<sup>(١)</sup>.

٣- عند الشافعية : يستحب أن يتصدق بدينار إن جامع في إقبال الدم، أو بنصف دينار إن جامع في إدباره على الجديد .  
والقديم : يلزم غرامه، وفيها قولان مشهوران :  
أحدهما : ما قدمناه استحبابه في الجديد .

والثاني : عتق رقبة في كل حال، والدينار الواجب، أو المستحب مثقال الإسلام من الذهب الخالص<sup>(٢)</sup>.

٤- عند الحنابلة : كفارة الوطء في الحيض دينار أو نصف دينار على وجه التخيير؛ لظاهر حديث ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال : «يتصدق بدينار أو بنصف دينار»<sup>(٣)</sup>.

المَسَافَةُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ :

١- عند الحنفية : إذا كان بين الإمام والمأموم طريق يمر فيه الناس، أو نهر لم تجز الصلاة، وما دون ذلك بمنزلة الجدار لا يمنع صحة الاقتداء<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: حاشية الرهوني على شرح الزرقاني على خليل (٢٧٨/١).

(٢) انظر: روضة الطالبين، للإمام النووي (٣٥/١، ١٣٦).

(٣) انظر: الشرح الكبير مع المغني، لابن قدامة (٣١٧/١).

(٤) انظر: المبسوط، للإمام السرخسي (١٩٣/١).

وقيل : يمنع الاقتداء فرجة قدر ثلاثة أذرع في الصحراء<sup>(١)</sup> .

٢- عند الملكية : يصح الاقتداء، ولو فصل المأموم عن إمامه نهر صغير أو طريق لا يمنع من سماع الإمام أو رؤيته، ولم يقدروها بمقدار<sup>(٢)</sup> .

٣- عند الشافعية : إذا كانا في المسجد صح الاقتداء، قربت المسافة بينهما أو بعدت.

وإن كانا في غير مسجد :

أ- فإذا أن يكونا في فضاء فينبغي ألا تزيد المسافة عن ثلثمائة ذراع بين المأموم والإمام، أو آخر صف، وإن لم يكن حائل يمنع الاقتداء .

ب- وإذا أن يكونا في غير فضاء كصحن دار أو صفتها، والآخر في بيت من الدار، فينبغي أن تتصل الصفوف التي عند التقاء الأبنية بحيث لا يكون بينها أكثر من ثلاثة أذرع.

وإن كان الإمام في المسجد، والمأموم في فضاء خارجه متصل به، ولم يكن بينهما حائل جاز بشرط ألا تزيد المسافة على ثلاث مائة ذراع من آخر صف في المسجد<sup>(٣)</sup> .

٤- عند الحنابلة : غير محددة، ويصح الاقتداء بشرط أن لا يكون بينهما مسافة لم تجر العادة به<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر: غرر الأحكام وشرحه درر الحكام ، لمنلاخسرو (٩٢/١) .

(٢) انظر: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل (٨١/١)، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي للإمام أحمد الدردير (٣٣٦/١) .

(٣) انظر: روضة الطالبين للنووي، (٣٦٠-٣٦٤)، وحاشية قليوبى وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (٢٤٣/١) .

(٤) انظر: المغنى مع الشرح الكبير (٣٩/٢) .



## مسائل من كتب الزكاة

### زكاة الزُّرُوع :

١- عند الحنفية : ذهب الإمام أبو حنيفة إلى وجوب الزكاة في القليل والكثير، مما تخرجه الأرض مستدلاً بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] .

ولحديث ابن عمر مرفوعاً : ((فيما سقت السماء والعيون، أو كان عشرياً العشر، وما سقى بالنضح نصف العشر)) رواه البخاري .  
وذهب أصحابه؛ أبو يوسف، ومحمد: إلى أنه إذا بلغت النصاب؛ وهو خمسة أوسق؛ والوسق ستون صاعاً<sup>(١)</sup> .

٢- عند المالكية : نصاب الزكاة في الزروع خمسة أوسق (ثلثمائة صاع)، والصاع أربعة أمداد؛ أي : ألف ومائتا مد، والمد رطل وثلث بالبغدادى، فالنصاب ألف وستمائة رطل ببغدادى<sup>(٢)</sup> .

٣- عند الشافعية : تختص بالقوت وهو من الثمار الرطب والعنب، ومن الحبوب الحنطة، والشعير، والأرز، والعدس، وسائر المقتات، ونصابه خمسة أوسق وهي ألف وستمائة رطل ببغدادى، وبالمصرى ستة أرداد، وربع أرداد على قول القمولى، وهي تساوى (٦٠٠) قدح مصرى<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر: تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق، للزيلعى (٢٩١/١، ٢٩٢) .

(٢) انظر: جواهر الإكليل على شرح مختصر الخليل، للآبى (١٢٤/١) .

(٣) انظر: حاشية قليوبى وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (١٦/٢) .

٤- عند الحنابلة : كل نبات مكيل مدخر إذا بلغ يابساً خمسة أوسق ففيه العشر مصفى يابساً، إذا سقى بالغيوث والسيوح، وإن سقى بكلفة كالدوايب والنواضح فنصف العشر .

والوسق : ستون صاعاً، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى .

ولا زكاة عندهم فى غير مكيل مدخر<sup>(١)</sup> .

### زكاة النقدين :

١- عند الحنفية : نصاب الذهب عشرون مثقالاً، والفضة مائتا درهم، كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل، خمسة دراهم فى مائتى درهم، ونصف دينار فى عشرين دينار<sup>(٢)</sup> .

٢- عند المالكية : فى مائتى درهم شرعياً، أو عشرين ديناراً فأكثر، أو مجمع منهما بالجزء: رُبْعُ العُشْرِ، وهو خُمْسَةُ دَرَاهِمِ، ونِصْفُ دينار<sup>(٣)</sup> .

٣- عند الشافعية : نصاب الفضة مائتا درهم، والذهب عشرون مثقالاً، وزكاهما ربع العشر، ويجب على ما زاد على النصاب منهما بحسابه قل أم كثر، وسواء فيه المضروب والتبر وغيره، والاعتبار بوزن مكة، والدرهم ستة دوانيق، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل<sup>(٤)</sup> .

٤- عند الحنابلة : إذا تمت الفضة مائتا درهم والدنانير عشرون مثقالاً، فالواجب فيها ربع العشر وفى زيادتها وإن قلت<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر: المحرر فى الفقه، لمجد الدين ابن تيمية (٢٢٠/١) .

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين، المسماة برد المختار (٢٩٥/٢)، وتبيين الحقائق، شرح كنز الدقائق، للزيلعى (٢٧٦/١) .

(٣) انظر: جواهر الإكليل على مختصر الخليل للآبى، (١٢٦/١) .

(٤) انظر: روضة الطالبين، للنووى (٢٥٦/٢، ٢٥٧) .

(٥) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة، (٦٠٠/٢، ٦٠١) .

## مِقْدَارُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ :

- ١- عند الحنفية : نصف صاع من بر، أو دقيق، أو سويق، أو زبيب، أو صاع من تمر، أو شعير<sup>(١)</sup>.
- ٢- عند المالكية : صاع من قمح، أو شعير، أو تمر، أو زبيب، أو أقط، أو أرز<sup>(٢)</sup>.
- ٣- عند الشافعية : صاع من القوت المُعَشَّر، أى الذى يجب فيه العشر فى زكاة الزروع<sup>(٣)</sup>.
- ٤- عند الحنابلة : صاع من طعام أو بر أو شعير أو زبيب أو أقط<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق، للزيلعى (٣٠٦/١)، وحاشية ابن عابدين، المسماة برد المختار (٣٦٥/٢).

(٢) انظر: جواهر الإكليل على مختصر الخليل، (١٤٢/١)، والقوانين الفقهية لابن جزی ص(١٢٩).

(٣) انظر: حاشية قليوبى وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (٢٦/٢).

(٤) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٦٤٨/٢ - ٦٤٩).

## مسائل من كتب الصوم

### السَّفَرُ الْمُبِيحُ لِلْفِطْرِ :

- ١- عند الحنفية : من العوارض المبيحة لعدم الصوم : السفر المقدر في الشرع لقصر الصلاة، وهو ثلاثة أيام ولياليها<sup>(١)</sup>.
- ٢- عند المالكية : من مبيحات الفطر السفر بشرط أن يكون طويلاً يبيح القصر<sup>(٢)</sup>.
- ٣- عند الشافعية : السفر المبيح للفطر هو السفر الطويل، دون القصير<sup>(٣)</sup>.
- ٤- عند الحنابلة : يباح الفطر في السفر الطويل الذي يبيح القصر<sup>(٤)</sup>.

### كَفَّارَةُ الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ :

- ١- عند الحنفية : مثل كفارة الظهار إن عجز عن تحرير رقبة، ولم يستطع الصوم يطعم ستين مسكيناً نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير<sup>(٥)</sup>.
- ٢- عند المالكية : تجب الكفارة بالجماع في نهار رمضان.

---

(١) انظر: حاشية الدر المختار، لابن عابدين (٤٤٩/٢).  
(٢) انظر: القوانين الفقهية، لابن جزي ص (١٠٦).  
(٣) انظر: روضة الطالبين، للإمام النووي (٤٠٢/١).  
(٤) انظر: الشرح الكبير للإمام أحمد الدردير (٢١/٣).  
(٥) انظر: تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق، للزيلعي (٣٢٧/١).

وأنواعها ثلاثة : عتق، وصيام، وإطعام، والإطعام أفضل، والإطعام يكون لستين مسكيناً، مُدٌّ لكل مسكين<sup>(١)</sup> .

٣- عند الشافعية : كفارة المحامع في نهار رمضان عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد<sup>(٢)</sup> .

٤- عند الحنابلة : عتق رقبة، فإن لم يمكنه؛ فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع؛ فإطعام ستين مسكيناً، لكل مسكين مد من بر، أو نصف من تمر، أو شعير<sup>(٣)</sup> .

### فِدْيَةُ الصَّيَّامِ لِلْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ :

١- عند الحنفية : الحامل والمرضع لا تجب عليهما الفدية، وتجب الفدية في حق الشيخ الفاني، وكذا المسافر والمريض إن ماتا ولم يتمكنوا من القضاء يفدى عنهما وليهما نصف صاع من بر، أو صاع من غيره<sup>(٤)</sup> .

٢- عند المالكية : الفدية مد من طعام لمسكين عن كل يوم<sup>(٥)</sup> .

٣- عند الشافعية : إن خافت الحامل والمرضع على الولد؛ فعليهما القضاء مع الفدية، والفدية مد، وكذا من أفطر للكبير، ولم يطق<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي (١٥٠/١) .

(٢) انظر: حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج، للمحلي (٧٢، ٧١/٢) .

(٣) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٦٧، ٦٥/٣) .

(٤) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي (٣٣٤/١) .

(٥) انظر: قوانين الأحكام الشرعية، لابن جزى (١٤٢/١)، وجواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي (١٥٣/١) .

(٦) انظر: حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج، للمحلي (٦٧/٢) .

٤- عند الحنابلة : الحامل إن خافت على جنينها، والمرضع على ولدها أفطرتا، وقضتا وأطعمتا عن كل يوم مسكيناً، مُدًّا من بر، أو نصف صاع من تمر، ويطعم أيضاً من عجز عن الصوم لكبر، أو مرض لا يرجى برؤه، ولا قضاء عليه<sup>(١)</sup>.

### كَفَّارَةُ التَّأخِيرِ فِي قَضَاءِ الصَّيَّامِ :

- ١- عند الحنفية : عليه القضاء فقط، ولا فدية عليه<sup>(٢)</sup>.
- ٢- عند المالكية : من أخر قضاء رمضان عليه الفدية مد طعام لكل مسكين<sup>(٣)</sup>.
- ٣- عند الشافعية : من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد<sup>(٤)</sup>.
- ٤- عند الحنابلة : إن أخر رمضان حتى أدركه رمضان آخر لغير عذر وجب عليه القضاء والفدية، بإطعام مسكين عن كل يوم مُدًّا من بر، أو نصف صاع من تمر، أو شعير<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٧٧/٣-٧٩).  
(٢) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي (٣٣٦/١).  
(٣) انظر: القوانين الفقهية، لابن جزي ص(١٤٢)، جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي (١٥٤/١).  
(٤) انظر: حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (٦٨/٢).  
(٥) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٨١/٣).



## مسائل من كتب الحج

المِيقَاتُ الْمَكَانِي لِأَهْلِ الْآفَاقِ :

١- عند الحنفية :

أ- ذو الحليفة (أبيار على) : يبعد ستة أميال من المدينة، وعشرَ مراحلَ من مكة، والمحَرَّر في ذلك تسعةَ عَشَرَ ألف ذراعٍ وسبعمائةٍ واثنان وثلاثون ذراعاً (١٢٧٣٢ ذراعاً) من المدينة .

ب- ذَاتُ عِرْقٍ : على بعد مرحلتين من مكة .

ج- جُحْفَةُ (رابعٌ) : على بعد ثلاث مراحل من مكة أيضاً، وعلى ثمانية من المدينة.

د- قَرْنٌ : على مرحلتين .

هـ- يَلَمْلَمٌ : على مرحلتين<sup>(١)</sup> .

٢- عند المالكية :

أ- ذُو الْحُلَيْفَةِ : بينها وبين المدينة ثلاثة أميال .

ب- ذَاتُ عِرْقٍ : بينها وبين مكة مرحلتان .

ج- جُحْفَةُ (رابعٌ) : بينها وبين مكة ثمان مراحل .

د- قَرْنٌ : على مرحلتين من مكة .

هـ- يَلَمْلَمٌ : بينها وبين مكة مرحلتان<sup>(٢)</sup> .

٣- عند الشافعية :

أ- ذُو الْحُلَيْفَةِ : على ثلاثة أميال من مكة، وعلى نحو عشرة مراحل من المدينة.

(١) انظر: حاشية ابن عابدين المسماة برد المختار (١/٤٧٤-٤٧٥)، غرر الأحكام،

وشرحه درر الحكم، لمنلاخسرو، مط أحمد كامل (١/٢١٨) .

(٢) انظر: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي (١/١٦٩) .

ب- ذَاتُ عِرْقٍ : على بعد مرحلتين من مكة .

ج- جُحْفَةُ (رَابِع) : على بعد ست مراحل من مكة .

د- قَرْنٌ : على بعد مرحلتين من مكة .

هـ- يَلَمْلَمٌ : على بعد مرحلتين من مكة<sup>(١)</sup> .

### فِدْيَةُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ :

١- عند الحنفية : فى كل موضع وجب فيه الدم تجزئه الشاة إلا من جامع بعد الوقوف بعرفة، أو طاف للزيارة جنباً، أو حائضاً، أو نفساء، وكل موضع وجب فيه الصدقة فهي نصف صاع من بر، أو صاع من تمر، أو شعير<sup>(٢)</sup> .

٢- عند المالكية : الفدية وهي كفارة ما يفعله المحرم من المنوعات إلا الصيد والوطء، وهي صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين مدّين لكل مسكين، أو ذبح شاة يتصدق بها<sup>(٣)</sup> .

٣- عند الشافعية : كفارة محظورات الإحرام أن يذبح شاة، أو يطعم ستة مساكين ثلاثة أصابع، كل مسكين نصف أصوُع<sup>(٤)</sup> .

٤- عند الحنابلة : فدية محظورات الحج : صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين، مدّ بر، أو نصف صاع تمر، أو شعير على التخيير<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر: حاشية قليوبى وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (٩٢/٢-٩٣) .

(٢) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعى، ط بولاق (٥٢/٢) .

(٣) انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص (١٥٧)، جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبى (١٩٢/١) .

(٤) انظر: المجموع، للإمام النووى (٣٦٤/٧) .

(٥) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٣٣٠/٣) .



## مسائل من كتب النكاح وما يتعلق به

### أقلُّ المهر في النكاح :

١- عند الحنفية : أقل المهر عشرة دراهم لما رواه البيهقي وغيره : «لَا مَهْرَ أَقْلُ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ»<sup>(١)</sup> .

وقال الزيلعي: أقله عشرة دراهم سواء كانت مضروبة، أو غير مضروبة، حتى يجوزون عشرة تبراً، وإن كانت قيمته أقل، بخلاف نصاب السرقة؛ لحديث جابر أن النبي ﷺ قال : «لَا مَهْرَ أَقْلُ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ» . رواه الدارقطني، والبيهقي.

وقول علي عليه السلام: أَقْلُ مَا تُسْتَحَلُّ بِهِ الْمَرْأَةُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ ، ذكره البيهقي، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup> .

٢- عند المالكية : أقل المهر عند المالكية ربع دينار شرعي، أو ثلاثة دراهم شرعية، أو يعرض مقوم بأحدهما<sup>(٣)</sup> .

٣- عند الشافعية : أقل المهر يستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم، والمستحب أن لا يزداد على صداق أزواج النبي ﷺ وهو خمسمائة درهم<sup>(٤)</sup> .

٤- عند الحنابلة : الصداق غير مقدر، لا أقله، ولا أكثره، بل كل ما كان مالاً جاز أن يكون صداقاً<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر: حاشية ابن عابدين المسماة برد المختار (١٠١/٣) .

(٢) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي (١٣٥/٢ - ١٣٧) .

(٣) انظر: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي (٣٠٨/١) .

(٤) انظر: روضة الطالبين، للإمام النووي (٢٤٩/٧) .

(٥) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٤/٨) .

## تَقْدِيرُ الْمُتَعَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ :

١- عند الحنفية: متعة المطلقة قبل الميسر مستحبة، وأدنى ما تكون المتعة ثلاثة أثواب: درع، وخمار، وملحفة<sup>(١)</sup>.

٢- عند المالكية: لامتعة للمطلقة قبل البناء لأخذها نصف البتاق، مع بقاء سلعها، فإن لم يفرض لها وطلقت قبل البناء فلها المتعة، ولم يحدد المالكية مقداراً، بل على قدر حاله<sup>(٢)</sup>.

٣- عند الشافعية: للمطلقة قبل الدخول متعة إن لم يجب لها شرط المهر، ويستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً. وفي القديم: ثوباً قيمته ثلاثون درهماً.

وفي نص آخر: يمتعها خادماً، وإلا فمقنعة، وإلا فيقدر ثلاثين درهماً<sup>(٣)</sup>.

٤- عند الحنابلة: إذا تزوجها بغير بتاق لم يكن لها عليه إذا طلقها قبل الدخول إلا المتعة، على الموسع قدره، وعلى المقتر قدره، فأعلاه خادم، وأدناه كسوة، يجوز لها أن تصلى فيها، إلا أن يشاء هو أن يزیدها، أو تشاء هي أن تنقصه.

وقد اختلفت الرواية عن أحمد فيها: أعلاها خادم إن كان موسراً، وإن كان فقيراً متعها كسوتها درعاً وخماراً، وثوباً تصلى فيه. والرواية الثانية: يرجع تقديرها إلى الحاكم.

(١) انظر: المبسوط، للإمام السرخسي، ط دار المعرفة (٦٢/٦).

(٢) انظر: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي (٣٦٥/١).

(٣) انظر: حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلى (٢٩٠/٣، ٢٩١)، روضة الطالبين، للإمام النووي (٣٢٢/٧).

والرواية الثالثة : أنها مُقدَّرة بما يصادف نصف مهر المثل؛ لأنها بدل عنها، فيجب أن تتقدر به<sup>(١)</sup>.

## كَفَّارَةُ الظُّهَارِ :

١- عند الحنفية : إن عجز عن تحرير رقبة، ولم يستطع الصوم أطعم ستين مسكيناً (مثل صدقة الفطر) نصف صاع من بر، أو صاعاً من تمر، أو شعير<sup>(٢)</sup>.

٢- عند المالكية : الكفارة في الظهار ثلاثة أشياء مرتبة : تحرير رقبة مؤمنة، صيام شهرين متتابعين، إطعام ستين مسكيناً، مدّاً وثلاثين، وقيل : ومدّين<sup>(٣)</sup>.

٣- عند الشافعية : عتق رقبة، فإن عجز صام شهرين متتابعين، فإن عجز عن الصوم لكبر، أو مرض كفر بإطعام ستين مسكيناً، ستين مد، لكل مسكين مد<sup>(٤)</sup>.

٤- عند الحنابلة : إن لم يجد الرقبة، ولم يستطع الصوم أطعم ستين مسكيناً لكل مسكين مد من بر، أو نصف صاع من تمر، أو شعير<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: المغنى مع الشرح الكبير، لابن قدامة (٤٦/٨-٥٣).

(٢) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي (١٠/٣).

(٣) انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص (٢٦٧، ٢٦٨)، جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي (٢٧٨/١).

(٤) انظر: حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (٢٧-٢٥/٤).

(٥) انظر: المغنى على الشرح الكبير، لابن قدامة (٢٣٠/٩).

## نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ :

- ١- عند الحنفية : لم يحددوا مقدار النفقة، وقالوا : تكون بقدر حال الزوج، والزوجة، يساراً، وإعساراً<sup>(١)</sup> .
- ٢- عند المالكية : لم يحدد المالكية مقدار النفقة للزوجة، بل بحسب العادة والاستطاعة<sup>(٢)</sup> .
- ٣- عند الشافعية : على المؤسر لزوجته كل يوم مدان والمتوسط مد ونصف، والمعسر مد<sup>(٣)</sup> .
- ٤- عند الحنابلة : على الزوج نفقة زوجته ما لا غناء بها عنه وكسوتها، وليس ذلك مقدراً، لكنه معتبر بحال الزوجين جميعاً<sup>(٤)</sup> .

## مَسَافَةُ السَّفَرِ فِي الْحَضَانَةِ :

- ١- عند الحنفية : لا تسافر الحاضنة بالولد إلى بلدة أخرى بينهما تفاوت، فلو كان بينهما تقارب بحيث يمكنه أن يرى ولده، ثم يرجع في نهاره لم تمنع<sup>(٥)</sup> .
- ٢- عند المالكية : تقدر بستة بُرْد.

---

(١) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي (٥٢/٢) .  
(٢) انظر: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي (٤٠٢/١) .  
(٣) انظر: حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج، للمحلي (٧٠/٤) .  
(٤) انظر: المغنى على الشرح الكبير، لابن قدامة (٢٣٠/٩) .  
(٥) انظر: حاشية ابن عابدين المسماة برد المختار (٥٦٩/٣)، وفتح القسدير، لابن الهمام (٣٧٧/٤) .

وقيل : بردان<sup>(١)</sup> .

٣- عند الشافعية: تقدر بمسافة قصر الصلاة<sup>(٢)</sup> .

٤- عند الحنابلة: المقيم أولى بالحضانة، وقدروا المسافة بمسافة القصر<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي (٤١٠/١) .  
(٢) انظر: حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (٩٢/٤) .  
(٣) انظر: المبدع في شرح المقنع، لابن مفلح (٢٣٦/٨) .

## مسائل من كتب الجنايات

### وما يتعلق به

#### دِيَّةُ الْقَتْلِ الْعَمْدِ وَالْقَتْلِ الْخَطَا :

١- عند الحنفية : دية شبه العمد مائة من الإبل أرباعاً، من بنت مخاضٍ إلى جذعةٍ، أى خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقةً، وخمس وعشرون جذعة، وهى الدية المغلظة، ولا تكون إلا من الإبل .

ودية الخطأ : مائة من الإبل أحماساً، ابن مخاض، وبنت مخاض، وبنت لبون، وحقة، وجذعة، أو ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم، لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ : «قضى بالدية فى القتل بعشرة آلاف درهم»<sup>(١)</sup> .

ودية المرأة نصف دية الرجل : خمسة آلاف درهم .

والذمى والمستأمن والمسلم فى الدية سواء<sup>(٢)</sup> .

٢- عند المالكية : دية الخطأ فى قتل الحر المسلم الذكر : مائة من الإبل، خمسة : بنت مخاض، وولدا لبون - أى بنت لبون وابن لبون - وحقة، وجذعة، من كل نوع من الخمسة : عشرون .

---

(١) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعى (١/١٢٦، ١٢٧)، وحاشية رد المحتار لابنت عابدين (٦/٥٧٣، ٥٧٤) .

(٢) انظر: حاشية رد المحتار، لابن عابدين (٦/٥٧٣، ٥٧٤) .



وربعت دية العمد بجذف ابن لبون من الأصناف الخمسة، فتكون المائة من الأصناف الأربعة الباقية، من كل نوع من الأربعة : خمسة وعشرون .

وثلثت في قتل الأب ولده عمدًا، وثلثت أى أخذت من ثلاثة أصناف : ثلاثين حقةً، وثلاثين جذعةً، وأربعين خلفه .

وعلى الشامي والمصري والمغربى ألف دينار، وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم شرعية.

والذمي والكتابي المعاهد نصف دية الحر المسلم .

والجوسى والمرتد دية كل منهما ثلث خمس، فتكون من الإبل : ستة أبعة، وثلثي بعير، ومن الذهب ستة وستون دينارًا، ومن الورق ثمانمائة درهم.

ودية كل أنثى إلى ذكر نصفه، فدية الحرة المسلمة نصف دية الحر المسلم، وهكذا...<sup>(١)</sup>.

٣- عند الشافعية : دية الحر المسلم مائة من الإبل، فإن كان القتل خطأ وجبت خمسة: عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون حقةً، وعشرون جذعةً .  
وتغلظ الدية في العمد وشبه العمد.

فديته في قتل العمد وشبه العمد مثثة : ثلثهن حقة، ثلثهن جذعة، أربعون خلفه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر: الشرح الكبير، مع حاشية الدسوقي، للإمام أحمد الدردير (٤/٢٦٦ - ٢٦٨) .

(٢) وإنما يفترقا من وجهين آخرين، وإن اتفقا في قدر الدية ففي قتل العمد تغلظ بأن تجب على الجاني ولا تحملها العاقلة، وتجب حالة لا مؤجلة . أم شبه العمد فتخفف من الوجهين، فتجب على العاقلة، وتكون مؤجلة إلى ثلاث سنين .

ودية اليهودى والنصرانى: ثلث دية المسلم .

ودية المجوسى: ثلثا عشر دية المسلم .

ودية المرأة: نصف دية الرجل<sup>(١)</sup> .

٤- عند الحنابلة: دية الحر المسلم: أحد خمسة أشياء: مائة من الإبل، أو ألف مثقال ذهباً، أو اثنا عشر ألف درهم، أو مائتا بقرية، أو ألفا شاة .

فإن كان القتل عمداً أو شبه عمد: وجبت الإبل أرباعاً: خمس وعشرون بنت مخاض، خمس وعشرون بنت لبون، خمس وعشرون حقة، خمس وعشرون جذعة .

وإن كان خطأ وجبت أخماساً: ثمانون من الأربعة المذكورة بالسوية، وعشرون بنى مخاض .

ودية المرأة: نصف دية الرجل .

ودية الكتابى: نصف دية المسلم .

ودية المجوسى والوثنى: ثمانمائة درهم، ونسأؤهم على النصف منهم<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر: روضة الطالبين، للإمام النووى (٢٥٥/٩-٢٥٨) .

(٢) انظر: المحرر فى الفقه، لمجد الدين ابن تيمية (١٤٤/٢-١٤٥) .



## مسائل من كتاب الحدود

### مَسَافَةُ تَغْرِيبِ الزَّانِي الْبَكْرِ :

- ١- عند الحنفية : لا يُجْمَعُ بين جَلْدٍ وَتَقْيٍ<sup>(١)</sup> .
- ٢- عند المالكية : يغرب ثلاث مراحل<sup>(٢)</sup> .
- ٣- عند الشافعية : يغرب إلى مسافة القصر فما فوقها<sup>(٣)</sup> .
- ٤- عند الحنابلة : يغرب إلى مسافة القصر<sup>(٤)</sup> .

### مِقْدَارُ نِصَابِ السَّرْقَةِ :

- ١- عند الحنفية : عشرة دراهم جَيَادٍ أو مقدارها .
- فنصاب السرقة عندهم عشرة دراهم مضروبة، أو قيمتها<sup>(٥)</sup> ؛ لما رواه أبو حنيفة مرفوعاً : «لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ» . «فَلَا قَطْعَ لَوْ نَقَصَ الْوِزْنُ دُونَ الْعَشْرِ»<sup>(٦)</sup> .
- ٢- عند المالكية : نصاب السرقة عندهم ربع دينار شرعي، أو ثلاثة دراهم شرعية، أو عرض يساويهما<sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر: المبسوط، للإمام السرخسي (٤٤/٩)، غرر الأحكام ومعه شرحه در الحكام، لمناخسري (٦٤/٢)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي (١٧٣/٣) .

(٢) انظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، للإمام أحمد الدردير (٣٢٢/٤) .

(٣) حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج، للمحلي (١٨١/٤) .

(٤) انظر: المغنى على الشرح الكبير، لابن قدامة (١٣٥/١٠) .

(٥) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي (٢١١/٣) .

(٦) انظر: حاشية رد المحتار، لابن عابدين (٨٣/٤) .

(٧) انظر: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي (٢٩٠/٢) .

٣- عند الشافعية : نصابُ حدِّ السرقة ربع دينار من الذهب الخالص<sup>(١)</sup>.

٤- عند الحنابلة : نصاب حد السرقة ثلاثة دراهم، أو قيمة ذلك من الذهب، والعروض، أو ربع دينار، أو ما يبلغ قيمة أحدهما<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: روضة الطالبين، للنووي (١١/١٠).

(٢) انظر: المبدع شرح المقنع، لابن مفلح (١٢٠/٩).

## مسائل من كتاب الجزية

### مقدار الجزية :

- ١- عند الحنفية : تقدر الجزية في كل سنة على الفقير القادر على العمل، وتحصيل النقدين: اثنا عشر درهماً، في كل شهر درهم . وعلى وسط الحال : ضعفه في كل شهر درهمان . وعلى المكثّر: ضعفه في كل شهر أربعة دراهم . ومن ملك عشرة آلاف درهم فصاعداً غنى، ومن ملك مائتي درهم فصاعداً متوسط، ومن ملك دون المائتين، أو لا يملك شيئاً فقير<sup>(١)</sup> .
- ٢- عند المالكية : تقدر الجزية أربعة دنانير على أهل الذهب . وعلى أهل الفضة أربعون درهماً في كل سنة لا يزداد على ذلك، فإن كان منهم من يضعف يخفف عنه بقدر ما يراه الإمام<sup>(٢)</sup> .
- ٣- عند الشافعية : أقل الجزية دينار لكل سنة، ويستحب للإمام مماسكة -أى مشاحة- حتى يأخذ من متوسط دينارين، وغنى أربعة دنانير .
- ٤- عند الحنابلة : المأخوذ منهم الجزية على ثلاث طبقات : يؤخذ من أدونهم اثنا عشر درهماً، ومن أوسطهم أربعة وعشرون درهماً، ومن أيسرهم ثمانية وأربعون درهماً<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر: حاشية رد المحتار، لابن عابدين (٤/١٩٦، ١٩٧)، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي (٣/٢٧٦) .

(٢) انظر: حاشية الرهوني على شرح الزرقاني على خليل، ط الأميرية (٣/١٧١، ١٧٢)، وجواهر الإكليل للآبي (١/٢٦٦) .

(٣) انظر: المغنى على الشرح الكبير، لابن قدامة (١٠/٥٧٤) .

## مسائل من كتاب الأيمان

### كفارة الأيمان :

١- عند الحنفية : تحرير رقبة، أو إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، فإن عجز؛ صام ثلاثة أيام، والإطعام مثل كفارة الظهر نصف صاع من بر، أو صاع من شعير<sup>(١)</sup>.

٢- عند المالكية : فى الكفارة ثلاثة أشياء على التخيير : وهى إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، أو صيام ثلاثة أيام، والإطعام مد لكل مسكين، أو رطلان بغداديان خبز<sup>(٢)</sup>.

٣- عند الشافعية : يتخير بين عتق رقبة مؤمنة، أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين، مدًا من غالب قوت البلد، أو كسوتهم، فإن عجز عن الثلاثة صام ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup>.

٤- عند الحنابلة : يتخير بين عتق رقبة مؤمنة، أو إطعام عشرة مساكين أحرارًا، لكل مسكين مد من حنطة أو دقيق، أو رطلان خبزًا، أو مدان تمرًا، أو شعيرًا، أو كسوتهم، فإن عجز عن الثلاثة صام ثلاثة أيام<sup>(٤)</sup>..

---

(١) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعى (١١٢/٣).

(٢) انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص (١٨٥) جواهر الإكليل شرح مختصر خليل (٢٢٨/١).

(٣) انظر: حاشية قليوبى وعميرة على شرح المنهاج، للمحلى (٢٧٤/٤ - ٢٧٥).

(٤) انظر: المغنى على الشرح الكبير، لابن قدامة (٢٥٠/١١ - ٢٥٣).

# الخاتمة

جداول مقادير المكاييل  
والموازين الشرعية



## الخاتمة

وهي عبارة عن جداول تحتوى على خلاصة المكاييل والموازين والأطوال الواردة فى البحث.

### أولاً : الموازين

من الموازين	مقداره	من الموازين	مقداره
الدَّرْهَم عند الحنفية:	٣,١٢٥ جم	الحَبَّة عند الحنفية :	٠,٠٤٢٥ جم
وعند الجمهور :	٢,٩٧٥ جم	وعند الجمهور :	٠,٠٥٩ جم
الدِّينَارُ بالاتفاق :	٤,٢٥ جم	الطَّسْوُجُ عند الحنفية :	٠,٠٨٥ جم
		وعند الجمهور	٠,١١٨ جم
النَّوَاةُ عند الحنفية :	١٥,٦ جم	القِرَاطُ عند الحنفية :	٠,٢١٢٥ جم
وعند الجمهور :	١٤,٨٧٥ جم	وعند الجمهور :	٠,١٧٧١ جم
الأَوْقِيَّةُ عند الحنفية :	١٢٤,٨ جم	الدَّائِقُ عند الحنفية :	٠,٥٢١ جم
وعند الجمهور :	١١٩ جم	وعند الجمهور :	٠,٤٩٦ جم
النَّشْ عند الحنفية :	٦٢,٤ جم	القِنْطَارُ عند الحنفية :	١٤٩,٧٦ كجم
وعند الجمهور :	٥٩,٥ جم	وعند الجمهور :	١٤٢,٨ كجم
الدَّرَّةُ :	٠,٠٠٠٠٠٠٠٢٣ جم	الْمِنْ عند الحنفية :	٨١٢,٥ جم
		وعند الجمهور :	٧٧٣,٥ جم
القِطْمِيرُ :	٠,٠٠٠٠٠٠٢٧٦ جم	الكِيلَجَةُ عند الحنفية :	١٥٢٣,٥ جم
		وعند الجمهور :	١٤٥٠,٣ جم
النَّقِيرُ :	٠,٠٠٠٠١٦٥٦ جم	الرُّطْلُ العراقي عند الحنفية:	٤٠٦,٢٥ جم
		وعند الجمهور :	٣٨٢,٥ جم
		والرُّطْلُ الشامي عند الحنفية:	١٨٧٥ جم
		وعند الجمهور :	١٧٨٥ جم
		الرطل المصرى :	٤٤٩,٢٨ جم
الفِتِيلُ :	٠,٠٠٠٠٩٩٣٦ جم	الإِسْتَارُ عند الحنفية :	٢٠,٣١٢٥ جم
		وعند الجمهور :	١٩,٣٣٧٥ جم
الفِلْسُ عند الحنفية:	٠,٥٢١ جم		
وعند الجمهور :	٠,٤٩٦ جم		

## ثانيًا : المكاييل

مقداره	من المكاييل	مقداره	من المكاييل
١,٦٢٥ كجم ١,٠٢ كجم	القِسْطُ عند الحنفية : وعند الجمهور :	١٦,٥ لترا	الكَيْلَةُ :
٤٨,٧٥ كجم ٣٠,٦ كجم	العِرْقُ عند الحنفية : وعند الجمهور :	٢,٠٦٢٥ لترا	القَدْحُ :
٧٨ كجم ٤٨,٩٦ كجم	الأَرْدَبُ عند الحنفية : وعند الجمهور :	٨١٢,٥ جم ٥١٠ جم	المُدُّ عند الحنفية : وعند الجمهور :
٩٨ كجم ٢٤,٤٨٠ كجم	القَفِيزُ عند المالكية : وعند الشافعية :	٨١٢,٥ جم ٥١٠ جم	الحَفَنَةُ عند الحنفية : وعند الجمهور :
١٥٦ كجم ٩٧,٩٢ كجم	الجَرِيبُ عند الحنفية : وعند الجمهور :	٣,٢٥ كجم ٢,٠٤ كجم	الصَّاعُ عند الحنفية : وعند الجمهور :
٤٥,٩ كجم	المُدُّ :	١٩٥ كجم ١٢٢,٤ كجم	الوَسْقُ عند الحنفية : وعند الجمهور :
٦,٥ كجم ٦,١٢ كجم	الْفَرْقُ عند الحنفية : وعند الجمهور :	٢٣٤٠ كجم ١٤٦٨,٨ كجم	الْكُرُّ عند الحنفية : وعند الجمهور :
٢١١,٢٥٠ كجم ١٩٨,٩ كجم	الْفَرْقُ عند الحنفية : وعند الجمهور :	٣٣ لترا	الوَيْتَةُ :
١٠١,٥٦ كجم ٩٥,٦٢٥ كجم	الْقَلَّةُ عند الحنفية : وعند الجمهور :	٤٠,٦٢٥ كجم ٣٨,٢٥٠ كجم	الْقِرْبَةُ عند الحنفية : وعند الجمهور :
		٣,٠٦ كجم	١٥ الكُوكُ :



### ثالثاً : الأطوال

مقداره	من المكاييل	مقداره	من المكاييل
١٨٥٥ م	المِثْلُ عند الحنفية والمالكية :	٤٦,٣٧٥ سم	الدَّرَاغُ عند الحنفية :
٣٧١٠ م	وعند الشافعية والحنابلة :	٥٣ سم	وعند المالكية :
٥٥٦٥ م	الْفَرَسُخُ عند الحنفية والمالكية :	٦١,٨٣٤	وعند الشافعية والحنابلة :
١١١٣٠ م	وعند الشافعية والحنابلة :	١,٩٣٢ سم	الإصْبَعُ عند الحنفية :
٢٢٢٦٠ م	الْبُرْدَةُ عند الحنفية والمالكية :	١,٤٧٢	وعند المالكية :
٤٤٥٢٠ م	وعند الشافعية والحنابلة :	٢,٥٧٦ سم	وعند الشافعية والحنابلة :
٤٤,٥٢٠ كم	الْمَرْحَلَةُ عند الحنفية والمالكية :	٧,٧٢٨ سم	الْقَبْضَةُ عند الحنفية :
٨٩,٠٤ كم	وعند الشافعية والحنابلة :	٥,٨٨٨ سم	وعند المالكية :
		١٠,٣٠٤ سم	وعند الشافعية والحنابلة :
		١١,٥٩٢ سم	الشُّبْرُ عند الحنفية :
		٨,٨٣٢ سم	وعند المالكية :
		١٥,٤٥٦ سم	وعند الشافعية والحنابلة :
		١,٨٥٥ م	الْبَاغُ عند الحنفية :
		٢,١٢ م	وعند المالكية :
		٢,٤٧٣ م	وعند الشافعية والحنابلة :



# الفهرس

- ١- فهرس الآيات.
- ٢- فهرس أطراف الحديث (حديث، آثار، أقوال).
- ٣- فهرس المكاييل والموازين والأطوال.
- ٤- فهرس الأعلام.
- ٥- فهرس القبائل والفرق والأمم والمذاهب.
- ٦- فهرس الأماكن والبقاع.
- ٧- فهرس المراجع.
- ٨- فهرس المحتويات.



## فهرس الآيات

الآية	الصفحة	السورة
		<b>سورة البقرة</b>
٢٦٧	٧٣	﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض﴾
		<b>سورة آل عمران</b>
١٤	٢٤	﴿زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة﴾
		<b>سورة النساء</b>
٤٩	٢٧	﴿بل الله يزكى من يشاء ولا يظلمون فتيلاً﴾
٧٧	٢٧	﴿قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلاً﴾
١٢٤	٢٧	﴿ولا يظلمون نقيراً﴾
		<b>سورة الأنعام</b>
١٥٢	٣٥	﴿وأوفوا الكيل والميزان بالقسط﴾
		<b>سورة يوسف</b>
٢٠	١٩	﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة﴾
		<b>سورة الإسراء</b>
٧١	٢٧	﴿فمن أوتى كتابه يمينه فأولئك يقرؤن كتابهم ولا يظلمون فتيلاً﴾
٣٥	٣٥	﴿وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم﴾
		<b>سورة فاطر</b>
١٣	٢٦	﴿والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير﴾
		<b>سورة المطففين</b>
٣	٣٥	﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾

## فهرس الأطراف

الطرف	الراوى أو القائل	الصفحة
«أتدرى ما النش»	عائشة رضى الله عنها	٢٠
«أقل ما تستحل به المرأة عشرة دراهم»	على بن أبى طالب	٨١
«أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بخمس مكاييك»	أنس	٤٣
«أن النبى ﷺ أتى فيه»	أبى هريرة	٣٨
«أن النبى ﷺ قضى بالدية فى القتل»	ابن عمر	٨٦
«تصدق بهذا»	أبو هريرة	٣٨
«فلا قطع لو نقص الوزن دون العشرة»	أبو هريرة	٨٩
«فيما سقت السماء والعيون، أو كان عشرين العشر»	ابن عمر	٧٣
«القنطار اثنى عشر ألف أوقية»	أبو هريرة	٢٥
«القنطار ألف ومائتا أوقية»	أبى بن كعب	٢٥
«كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد»	أنس بن مالك	٣٦
«كان صداقه لأزواجه اثنى عشرة أوقية ونشاً»	عائشة	٢٠
«كم كان صداق رسول الله ﷺ»	عائشة رضى الله عنها	٢٠
«كنت أغتسل أنا والنبى ﷺ من إناء واحد»	عائشة رضى الله عنها	٤٥
«لا تقطع اليد فى أقل من عشرة دراهم»	أبو هريرة	٨٩
«لا مهر أقل من عشرة»	جابر رضى الله عنه	٨١
«ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»	أبو سعيد الخدرى	٤١
«من أتى امرأة فى حيضها فليتصدق بدينار»	ابن عباس	٧١
«وما سقى بالنضح نصف العشر»	ابن عمر	٧٣
«الوسق ستون صاعاً»	أبو سعيد الخدرى	٤١

## فهرس المكاييل والموازين والأطوال

المادة	الصفحة
الأردب	٧٣ ، ٤٢ ، ٣٩
الإستار	٣١
الإصبع	٦٠ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩
الأوقية	٢٥ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠
الباع	٥٢ ، ٤٩
البُرد	٨٥ ، ٨٤ ، ٦٧ ، ٦٦
البريد	٥٥
الجرام	٢٧ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ١٩
	٤٤ ، ٣٦ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨
الجريب	٤١
الحبة	٢٣ ، ٢٢
الحفنة	٣٧
الخطوة الأرضية	٦٧ ، ٤٩
الدائق	٢٤
الدرهم	٧٤ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٤ ، ٢٢ ، ٢٠ ، ١٩
	٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٦ ، ٨٢ ، ٨١
الدقيقة الأرضية	٥٢ ، ٤٩
الدينار	٨١ ، ٧٤ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ١٩
	٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٧ ، ٨٦
الذراع	٧٢ ، ٦٩ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩
الذرة	٢٦

الصفحة

المادة

٢٤

الربع

٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٥

الرطل

٤٦ ، ٦١ ، ٧٣ ، ٧٤

٣٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢

الستيمتر

٥٢ ، ٦٠

الشبر

٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٧٣ ، ٧٤

الصاع

٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩٢

٢٣

الطسوج

٣٨

العرق

٢٧ ، ٢٨

الفتيل

٥٤ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠

الفرسخ

٤٥ ، ٤٦

الفرق

٢٨

الفلس

٤٩

القامة

٤٩ ، ٥١ ، ٦١

القبضة

٣٥ ، ٣٦

القدح

٤٩ ، ٥٠ ، ٦٧

القدم

٤٣ ، ٦١

القربة

٣٨

القسط

٢٦

القطمير

٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢

القفيز

٤٦ ، ٦١

القلة

٢٤

القنطار



الصفحة

المادة

٢٣

القيراط

٤٢ ، ٤٠

الكر

٢٩

الكيلجة

٤٢ ، ٣٦ ، ٣٥

الكيلا

٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٢٥

الكيلو جرام

٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤

٥٦

الكيلو متر

٤٢ ، ٣٦ ، ٣٥

الليتر

٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٤٩

المتر

٧٤

المثقال

٩٢ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٠ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٣ ، ٣٧ ، ٣٦

المد

٤٥

المدى

٨٩ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٥٦

المرحلة

٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٠ ، ٢٩

المكوك

٢٩ ، ٢٨

المن

٧٩ ، ٦٩ ، ٦٧ ، ٥٦ ، ٥٤ ، ٥٣

الميل

٢٢ ، ٢٠

النش

٢٧

النقيير

٢٧ ، ٢٢ ، ٢٠

النواة

٧٤ ، ٧٣ ، ٤٢ ، ٤١

الوسق

٤٢

الوية

## فهرس الأعلام

### الصفحة

### العلم

٢٥	أبى بن كعب
	ابن الأثير = المبارك بن محمد بن عبد الكريم، أبو السعادات، الجزرى
٨١	أحمد بن الحسين بن على، البيهقى، أبو بكر
٧٤	أحمد بن محمد بن أبى الحرم، القرشى، نجم الدين، القمولى
٨٢	أحمد بن محمد بن حنبل
٨١ ، ٥٣	أحمد بن محمد بن عبد البر، أبو عبد الملك
	الأزهري = محمد بن أحمد الهروى، أبو منصور
٢٢	إسماعيل بن حماد، الفارابى، الجوهري، أبو نصر
٤٣	أنس بن مالك
	البيهقى = أحمد بن الحسين بن على ، أبو كبر
	ابن جزى = محمد بن أحمد بن محمد، أبو القاسم
٤٠	جمال الدين بن محمد بن مكرم، أبو الفضل، ابن منظور
	الجوهري = إسماعيل بن حماد الفارابى، أبو نصر
	ابن حبيب = عبد الله بن عطية، الدمشقى أبو محمد
٤٢	حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، البستى، أبو سليمان، الخطابى
	أبو حنيفة = النعمان بن ثابت، الكوفى
	الخطابى = حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، البستى، أبو سليمان

الصفحة

العلم

	الدارقطني = على بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن
	الزيلي = عثمان بن علي بن محجن، فخر الدين
	أبو السعادات = المبارك بن محمد بن عبد الكريم، الجندري
٤١	سعد بن مالك بن سنان، الجندري، أبو سعيد
	أبو سعيد الجندري = سعد بن مالك بن سنان
٤٥	سفيان بن عيينة
٢٠	سلمة بن عبد الرحمن
	الشافعي = محمد بن إدريس، القرشي، أبو عبد الله
٤٥، ٢١، ٢٠	عائشة بنت أبي بكر الصديق
٢٥	عاصم بن أبي النجود
	ابن عباس = عبد الله بن عبد المطلب القرشي
	ابن عبد البر = أحمد بن محمد، أبو عبد الملك
٢٥	عبد الرحمن بن عامر بن عبد ذي الشري أبو هريرة
٧١	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، القرشي
٧١، ٢٥	عبد الله بن عطية بن حبيب الدمشقي، أبو محمد
٢٥	عبد الله بن عمر بن الخطاب
	أبو عبد الملك = أحمد بن محمد بن عبد البر
٨١	عثمان بن علي بن محجن، فخر الدين، الزيلي
٨١	علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، أبو الحسن
٨١	علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، الدارقطني، أبو الحسن
	ابن عمر = عبد الله بن عمر بن الخطاب

الصفحة

العلم

	الفارابي = اسماعيل بن حماد، الجوهري أبو نصر
	أبو الفضل = جمال الدين بن محمد بن مكرم، ابن منظور
	القمولى = أحمد بن محمد بن أبي الحرم، القرشي، نجم الدين
٤٠	المبارك بن محمد بن عبد الكريم، أبو السعادات، الجذري، ابن الأثير
٤٤ ، ٤٢ ، ٤٠	محمد بن أحمد، الأزهرى، الهروى، أبو منصور
٦١	محمد بن أحمد بن محمد بن جزي، أبو القاسم
٤٥	محمد بن إدريس، القرشي، أبو عبد الله، الشافعي
	أبو محمد = عبد الله بن عطية بن حبيب، الدمشقي
٢٥	معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس، الأنصاري
	أبو منصور = محمد بن أحمد، الأزهرى، الهروى
	ابن منظور = جمال الدين بن محمد بن مكرم، أبو الفضل
	أبو نصر = إسماعيل بن حماد، الفارابي، الجوهري
٧٣ ، ٦٦	النعمان بن ثابت، أبو حنيفة
	النوى = يحيى بن شرف بن مري، الحزامي، أبو زكريا
	الهروى = محمد بن أحمد الأزهرى، أبو منصور
	أبو هريرة = عبد الرحمن بن عامر بن عبد ذي الشري
٥٩	يحيى بن شرف بن مري، النوى، أبو زكريا

## فهرس القبائل ، الفرق ، الأمم ، المذاهب

الجمهور	١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ،
الحنابلة	
الحنفية	
الشافعية	
المالكية	

## فهرس الأماكن والبقاع

الصفحة	المكان
٢٩	بغداد
٨٠ ، ٧٩	جحفة
٢٠	الجزيرة
٤٥ ، ٤١	الحجاز
٨٠ ، ٧٩	ذات عرق
٨٠ ، ٧٩	ذو الحليفة
٤٢	العراق
٦٨	عرفة
٨٠ ، ٧٩	قرن
٧٩ ، ٣٧	المدينة
٦٨	المزدلفة
٣٩	مصر
٨٠ ، ٧٩ ، ٧٤	مكة
٨٠ ، ٧٩	يلملم

## المراجع<sup>(١)</sup>

### أولاً : المراجع الخاصة بالموضوع :

- ١- الأبحاث التحريرية في تقدير الأوزان والأكيال والنقود الشرعية بوحدة الماء المقطر في درجة حرارة أربعة مئوية، ثم تحرير أنصبة زكاة الثمار والذهب والفضة بالأكيال والأوزان والنقود المصرية . للشيخ محمد أبو العلا البناء، مدرس الفلك بالأزهر، نشر المؤلف، ط دار الأنوار، سنة ١٩٥٣ م .
- ٢- الأموال في دولة الخلافة، عبد القديم زلوم، دار العلم للملايين ط ١، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٣- الأوزان والمقادير، للشيخ إبراهيم سليمان العاملي البياض، مطبعة صور الحديثة، لبنان، ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .
- ٤- بهجة الطالب والراغب، ودليل القباني والكاتب، يشمل القرازات واللوائح الحديثة المتعلقة بالموازين والمقاييس والمكاييل . لعبد يوسف تره، ط ٣، مكتبة الهلال بالمنصورة، ط بعد سنة ١٩٥٦ م .
- ٥- تاريخ العقود في سلطنة عمان، البنك المركزي العماني، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- ٦- تاريخ النقود الإسلامية للسيد موسى الحسيني المازندراني، ط ٣، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٧- التبيان في زكاة الأثمان، للشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي، وكيل الأزهر، نشر المؤلف، ط ١، مطبعة المعاهد، ١٣٤٤ هـ .
- ٨- تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، حسان علي حلاق، دار الكتاب اللبناني دار الكتاب المصري، ط ١، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ٩- جدول المقاييس لطلبة المدارس الابتدائية، لياقوت عبد النسي، ط ١، ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٩ م، مط الإسكندرية .

---

(١) ما نشر بغير مصر نيهما على بلد النشر، بخلاف ما نشر بها فأطلقناه، لكثرة .



- ١٠- الدرهم الأموي العرب، لناصر محمود النقشبندی ومهاب درويش البكرى، دن، دت.
- ١١- الدرهم الإسلامي، الجزء الأول، الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني، ناصر السيد محمود النقشبندی مطبوعات الجمع العلمي العراقي، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ١٢- دليل جداول تحويل النقود المصرية والإنجليزية والفرنسية، لسليم أمين حداد، المدرس بالتجارة العليا بالقاهرة، نشر المؤلف، مط وديع أبو فاضل، دن.
- ١٣- الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، لأبي الحسن علي بن يوسف الحكيم، ط٢، دار الشروق ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ١٤- الدينار الأموي والعباسي، الجزء الأول من موسوعة الدينار الإسلامي في المتحف العراقي لناصر السيد محمود النقشبندی، مدير المسكوكات بآثار العراق، وعضو جمعية النميات الملكية في لندن، مطبوعات الجمع العلمي العراقي، ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م، مط الرابطة بغداد.
- ١٥- رسالة دكتوراة بعنوان : المقدرات الشرعية، للدكتور علي الليث، مرقونة بكلية الشرعية والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة.
- ١٦- رسالة في تحرير السكك المغربية في القرون الأخيرة، لعمر بن عبد العزيز الكرسيفي (١٢١٤)، تحقيق عمر أفا، ط جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب، المغرب، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٧- رسالة في تحرير المقادير الشرعية على مذهب الأئمة الأربعة، للشيخ عبد القادر أحمد الخطيب الطرابلسي، المدرس في الحرم المدني، ط بولاق ط١، ١٣١٢هـ.
- ١٨- رسالة في تحقيق أوزان النقود بسوس لعمر بن عبد العزيز الكرسيفي (١٢١٤)، تحقيق عمر أفا، ط جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب، المغرب، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٩- صنع السكة في فجر الإسلام، عبد الرحمن فهمي محمد، الأمين المساعد بمتحف الفن الإسلامي، مط دار الكتب المصرية، مجموعات متحف الفن الإسلامي، ١٩٥٧م.

## المكاييل والموازين الشرعية

- ٢٠- العملات العربية والإسلامية الذهبية، الفضية، البورنزية في دار الكتب المصرية، دن، دت .
- ٢١- العملة الإسلامية في العهد الأتابكي، محمد باقى الحسينى، رسالة ماجستير، مط دار الجاحظ، بغداد ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م .
- ٢٢- العملة المصرية، لحسين عبد الرحمن، باشصراف وزارة المالية، ١٩٤٥م .
- ٢٣- العملة وتاريخها، حسن محمود الشافعى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م .
- ٢٤- فهرست الأوامر العلية والذكريات، الصادرة فى سنوات ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ط بولاق فى السنوات المذكورة .
- ٢٥- قصة النقود، د. وهيب مسيحة، ود. عبد المنعم البيه، الأستاذان بكلية التجارة، ط١، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩م .
- ٢٦- كتاب الجوهريين العتيقين المانعتين الصفراء والبيضاء للسان اليمن الحسن بن أحمد الهمداني (٢٨٠ : ٣٤٥هـ تقريباً)، ت حمد الجاسر، نشر المحقق، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، مط الأهلية بالرياض .
- ٢٧- كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، لمنصور بن بكرة الذهبى الكاملى، تحقيق د. عبد الرحمن فهمى، المجلس الأعلى للثئون الإسلامية، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م .
- ٢٨- مجلة المسكوكات، مجلة سنوية تبحث فى المسكوكات، صدرت عن وزارة الإعلام العراقية، مديرية الآثار العامة، الأعداد ٤ : ٩ من سنوات ١٧٣م : ١٩٧٨م .
- ٢٩- المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، كيل، وزن، مقياس منذ عهد الرسول ﷺ وتقويمها بالمعاصر، د. محمد نجم الدين الكردى، نشر المؤلف، مط السعادة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
- ٣٠- المقاييس، لإبراهيم على سلامة، مدرس الرياضة بمصر، ط المؤلف، ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م، مط أبى الهول .

## المكاييل والموازين الشرعية

- ٣١- المقاييس للمدارس الابتدائية حسب المنهج الجديد، لأحمد عبد العزيز، ط ٢٠، مكتبة التوحيد، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م .
- ٣٢- المكاييل في صدر الإسلام، د. سامح عبد الرحمن فهمي، أستاذ الحضارة الإسلامية بجامعة أم القرى، ط المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠١هـ/١٩٨٢م .
- ٣٣- المكاييل، والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المترى، فالتر هنتس، ترجمة د. كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠م .
- ٣٤- الميزان في الأقيسة والأوزان، لعلی باشا مبارك، بولاق، ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م .
- ٣٥- النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود، للإمام المقرئ (٨٥٤)، منشورات الشريف الرضي، إيران، والمكتبة الحيدرية النجف، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ط ٥ .
- ٣٦- نقود العالم متى ظهرت ؟ ومتى اختفت، للسيد محمد الملط، الهيئة المصرية العامة ١٩٩٣م .
- ٣٧- النقود العربية الإسلامية، د. محمد باقى الحسينى، الموسوعة الصغيرة، ع ١٦٨، ط دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق .
- ٣٨- النقود العربية الإسلامية المحفوظة في متحف قطر الوطن، د. محمد أبو الفرج العشي، وزارة الإعلام، قطر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
- ٣٩- النقود المغربية في القرن الثامن عشر، أنظمتها وأوزانها في منطقة سوس، لعمر أفا، ط جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب، المغرب ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .
- ٤٠- النقود بين القديم والحديث، حسن محمود الشافعى، دار المعارف، ١٩٨٣م .
- ٤١- النقود في المصادر العربية، ناجى على محفوظ، ط العراق، وزارة الثقافة، سنة ١٩٨٢م .
- ٤٢- النقود والموازين والمقاييس في سنجق الحسا في العهد العثماني (١٨٧١) : (١٩١٣)، د. عبد الفتاح حين أبو علي، الأستاذ بكلية العلوم الاجتماعية جامعة محمود بن مسعود الإسلامية، دار المريح، الرياض ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
- ٤٣- النقود والموازين والمكاييل والمقاييس المترية والإنجليزية والمصرية، تأليف . ج. راندونى مدير الإحصاء الأميرية، نشر المؤلف، مط المعارف ١٩٠٢م .

## ثانيًا : المراجع العامة

- ١ - الإقناع بشرح متن أبي شجاع، للإمام الخطيب الشربيني، ط عيسى الحلبي، مع تقرير الشيخ عوض وغيره، دت .
- ٢ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي، ط بولاق ١٣١٥ هـ .
- ٣ - تفسير ابن عطية، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٤ - تفسير ابن كثير، ط عيسى الحلبي، دت .
- ٥ - تفسير الطبري، ط دار المعارف، ت أحمد شاكر .
- ٦ - تفسير القرطبي، ط دار الكتب المصرية، ط ١، ١٣٥١ هـ / ١٩٣٣ م .
- ٧ - جواهر الإكليل شرح مختصر خليل للآبي، ط مصطفى الحلبي، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م
- ٨ - حاشية ابن عابدين، ط مصطفى الحلبي، ط ٢، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م، ط ٣، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ٩ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط عيسى الحلبي، دت
- ١٠ - حاشية الرهوني على شرح الزرقاني على خليل، ط الأميرية، ١٣٠٧ هـ .
- ١١ - حاشية الشيخ على الصعیدی العدوي على شرح أبي الحسن على الرسالة، ط مصطفى الحلبي، ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .
- ١٢ - حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المنهاج للمحلي، ط عيسى الحلبي، دت .
- ١٣ - الدر المختار، مع حاشية ابن عابدين المسماة برد المختار، ط مصطفى الحلبي الثانية، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م، وط ٣، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- ١٤ - روضة الطالبين للإمام النووي، المكتب الإسلامي بيروت، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ١٥ - سنن أبي داود، ت/عزت عبيد الدعاس، نشر محمد علي السيد، حمص، سوريا، ط ١، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م .
- ١٦ - سنن ابن ماجه، بتحقيق فؤاد عبد الباقي، عيسى الحلبي، ١٩٧٢ م .
- ١٧ - سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر ط ١، الحلبي، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .
- ١٨ - الشرح الصغير للإمام الدردير، مع حاشية الصاوي، ط مصطفى الحلبي، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م .

- ١٩- الشرح الكبير، للإمام أحمد الدردير، مع حاشية الدسوقي ط عيسى الحلبي، دت.
- ٢٠- الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الفتور العطار، دار العلم للملايين، بيروت ط ٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٢١- صحيح ابن حبان، مع الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ط مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٢٢- صحيح البخاري، مع شرحه فتح الباري، ط السلفية، ١٣٨٠هـ.
- ٢٣- صحيح مسلم، ط الحلبي، بتحقيق الشيخ فؤاد عبد الباقي، ط ١، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- ٢٤- غرر الأحكام، ومعه شرحه : درر الأحكام كلاهما لمنلا خسرو، مط أحمد كامل ١٣٢٩هـ، الأستانة.
- ٢٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط السلفية، ١٣٨٠هـ.
- ٢٦- فتح القدير لابن الهمام، ط مصطفى الحلبي، ط ١، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.
- ٢٧- الفقه على المذاهب الأربعة، ط دار الريان، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- ٢٨- الفواكه الدواني على الرسالة، للشيخ أحمد ابن غنيم النفراوي المالكي، ط ٣، مصطفى الحلبي، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- ٢٩- قطع المجادلة عند تغير المعاملة، الحاوي للفتاوى، للإمام السيوطي، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، الناشر المكتبة التجارية الكبرى، ط ٣، مط السعادة، ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م.
- ٣٠- القوانين الفقهية، لابن جزي، ط دار العلم للملايين ١٩٦٨م، وط دار الفكر.
- ٣١- لسان العرب، بترتيب لجنة دار المعارف، ط دار المعارف، مصر، دت.
- ٣٢- المبدع في شرح المقنع لابن مفلح، نشر المكتب الإسلامي بيروت سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٣٣- المبسوط للإمام السرخسي، ط دار المعرفة، بيروت.
- ٣٤- المجموع للإمام النووي، وعلى هامشه فتح العزيز، وتلخيص الحبير، ومعه تكملة السبكي مصورة بيروت على الطبعة المطبوعة على نفقة شركة من كبار علماء الأزهر.



## المكاييل والموازين الشرعية

- ٣٥- المحرر في الفقه، لمجد الدين ابن تيمية، مط السنة المحمدية، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م .
- ٣٦- مختار الصحاح، بترتيب السيد محمود خباطر، دار نهضة مصر للطبع والنشر، دت.
- ٣٧- مسند الإمام أحمد، ط الميمنية .
- ٣٨- المصباح المنير، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، دت .
- ٣٩- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط ٣ .
- ٤٠- معرفة السنن والآثار للبيهقي، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجي، الناشرون : جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي، ودار قتيبة، ودار الوعي، ودار الوفاء، ط القاهرة مطابع الوفاء، ط ١ . ١٤١١هـ/١٩٩١م .
- ٤١- المغنى مع الشرح الكبير لابن قدامة، ط دار الكتاب العربي بيروت، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، وط دار الفكر، ط ٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م
- ٤٢- النهاية لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، وظاهر الزاواوي، ط عيسى الحلبي، ط ١، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م
- ٤٣- الهداية شرح البداية للمرغنياني، مصطفى الحلبي، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م .

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩	المقدمة
٩	أساس نظام الأوزان الإسلامى
١٠	أساس الأوزان والأكيال
١١	تعلق كثير من الأحكام بالموازين والمكاييل
١٤	توصية مجمع البحوث الإسلامية بطبع البحث
١٤	خطة البحث
١٧	الباب الأول : الموازين
١٩	١- الدرهم
١٩	٢- الدينار
٢٠	٣- التواء
٢٠	٤- الأوقية
٢٢	٥- النش
٢٢	٦- الحبة
٢٣	٧- الطسوج
٢٣	٨- القيراط
٢٤	٩- الدانق
٢٤	١٠- القنطار
٢٦	١١- الذرة

الصفحة

الموضوع

٢٦	١٢ - القطمير
٢٧	١٣ - النكير
٢٧	١٤ - الفتيل
٢٨	١٥ - الفلس
٢٨	١٦ - المن
٢٩	١٧ - الكليجة
٢٩	١٨ - الرطل
٣١	١٩ - الإستار
٣٣	الباب الثاني : المكاييل
٣٥	١ - الكيلة
٣٦	٢ - القدح
٣٦	٣ - المد
٣٧	٤ - الحفنة
٣٧	٥ - الصاع
٣٨	٦ - القسط
٣٨	٧ - العرق
٣٩	٨ - الإردب
٣٩	٩ - القفيز
٤١	١٠ - الجريب



الصفحة

الموضوع

٤١	١١- الوسق
٤٢	١٢- الكر
٤٢	١٣- الويبة
٤٣	١٤- القربة
٤٣	١٥- المكوك
٤٥	١٦- المدى
٤٥	١٧- الفرق
٤٦	١٨- الفرق
٤٦	١٩- القلة

الباب الثالث : الأطوال

٤٧	تمهيد في أساس الأطوال
٤٩	١- الذراع
٥٠	٢- الأصبع
٥١	٣- القبضة
٥٢	٤- الشبر
٥٢	٥- الباع
٥٣	٦- الميل
٥٤	٧- الفرسخ
٥٤	٨- البريد
٥٦	٩- المرحلة

الصفحة

الموضوع

- الباب الرابع : فى ذكر مسائل بها مقدرات شرعية ٥٧
- فمن كتب الطهارة والصلاة : ٦٠
- ١- مقدار الماء الذى يتحمل النجاسة ٦٠
- ٢- ضابط السفر المبيح للتيمم والمسح على الخفين ٦٢  
وترك استقبال القبلة والقصر وغيره من المسائل
- ٣- مسافة طلب الماء لأجل التيمم ٦٩
- ٤- مقدار المشى الذى يتحملة الخف ليحوز المسح عليه ٧٠
- ٥- كفارة الجماع فى الحيض ٧٠
- ٦- المسافة بين الإمام والمأموم ٧١
- ومن كتاب الزكاة ٧٣
- ٧- زكاة الزروع ٧٣
- ٨- زكاة النقدين ٧٤
- ٩- مقدتر صدقة الفطر ٧٥
- ومن كتاب الصوم : ٧٦
- ١٠- السفر المبيح للفطر ٧٦
- ١١- كفارة الجماع فى نهار رمضان ٧٦
- ١٢- فدية الصيام للحامل والمرضع ٧٧
- ١٣- كفارة التأخير فى قضاء الصيام ٧٨

الصفحة

الموضوع

٧٩	ومن كتاب الحج :
٧٩	١٤ - الميقات المكنى لأهل الآفاق
٨٠	١٥ - فدية محظورات الإحرام
٨١	ومن كتاب النكاح وما يتعلق به :
٨١	١٦ - أقل المهر فى النكاح
٨٢	١٧ - تقدير المتعة للمطلقة قبل الدخول
٨٣	١٨ - كفارو الظهار
٨٤	١٩ - نفقة الزوجة
٨٤	٢٠ - مسافة السفر فى الحضانة
٨٦	ومن كتاب الجنایات وما يتعلق به :
٨٦	٢١ - دية العمد والقتل الخطأ
٨٩	ومن كتاب الحدود :
٨٩	٢٢ - مسافة تغريب الزانى البكر
٨٩	٢٣ - مقدار نصاب السرقة
٩١	ومن كتاب الجزية :
٩١	٢٤ - مقدار الجزية
٩٢	ومن كتاب الأيمان :
٩٢	٢٥ - كفارة الأيمان

الموضوع ————— الصفحة

٩٣	الخاتمة فى جداول المكاييل والموازين والأطوال الشرعية :
٩٥	أولاً : جدول الموازين
٩٦	ثانياً : جدول المكاييل
٩٧	ثالثاً : جدول الأطوال
٩٩	الفهارس العامة
١٠١	فهرس الآيات
١٠٢	فهرس الأحاديث
١٠٣	فهرس المكاييل
١٠٦	فهرس الأعلام
١٠٩	فهرس القبائل
١١٠	فهرس الأماكن
١١١	قائمة المراجع
١١٨	المحتويات

مَشَتْ

رقم الإيداع

٩٨ / ١٣٣٦٥

التقييم الدولي I.S.B.N

7 - 7009 - 19 - 977



## هذا الكتاب

كتاب ينبغي أن يكون بين يدي كل طالب للفقهاء الإسلاميين حيث يبين حقيقة المكاييل والموازن والمقاييس المبنوثة في كتب الفقه الإسلاميين بمذاهبه المختلفة.

وبمعرفة يزداد قارئ الفقه وعيًا بمعناه ويستطيع أن يطبق ما ورد من أحكام شرعية بطريقة صحيحة في واقع الناس وحياتهم.

ولذلك أوصي مجمع البحوث الإسلامية بطبع هذا الكتاب ونشره وتوزيعه بين مدرسي الفقه وأساتذته وطلابه في الأزهر الشريف وسائر العالم الإسلاميين.

الناشر